وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

المرجع: .....

قسم: القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: حقوق

التخصص: قانون دولي عام

من إعداد:

عماروش محمد –

إشراف الأستاذ:

جمال دوبي بونوة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ (ة): بن عودة نبيل	رئيسا
الأستاذ: جمال دوبي بونوة	مشرفا مقررا
الأستاذ (ة): بن عبو عفيف	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

نوقشت يوم : 13/09/23

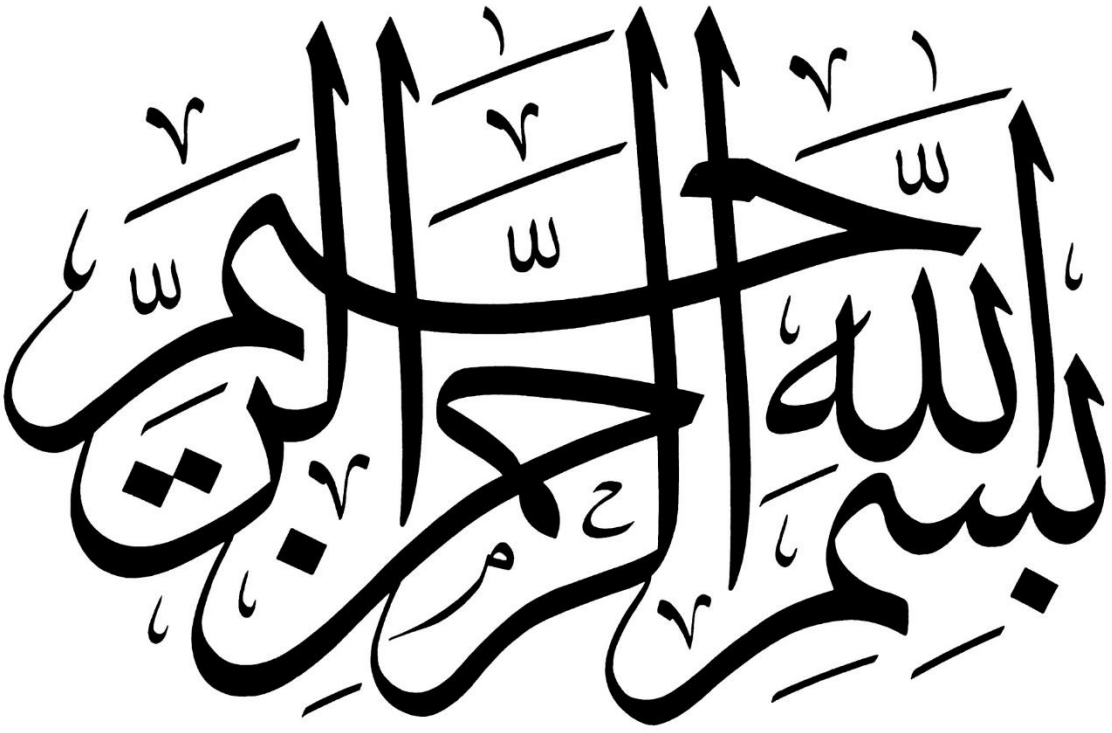
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

في البداية أشكر الله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والثناء الخالص إلى الأستاذ المشرف

البروفيسور. جمال بونوة

الذي وهبني عند الخطأ وشجعني عند كل الصعاب

كما لم يبخل علي بنصائحه القيمة التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا البحث بالإضافة إلا أخلاقه الفاضلة التي التمستها من خلال إشرافه على هذا العمل

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذتنا الأفاضل الذين يساعدون بتوجيهاتهم لإتمام المسار الدراسي

ولا يفوتني أن أشكر أعضاء اجنة المناقشة الكرام الذي سأنال شرف مناقشتهم لهذه الدراسة فلهم مني جزيل الشكر

إهداء

إلى والدي الكريمين الذين لا طالما كانا هما

مجد العطاء والوفاء، لهما الثناء

فجزاهم الله عني خير الجزاء

وأدام الله لهما نعيم الصحة والعافية

إلى زوجتي الكريمة وإلى أولادي

وإلى أحبتي وكل الطاقم الجامعي

عماروش محمد

FREE INVITATION TEMPLATES - BAGVANIA.COM

جدول المختصرات

الرمز	المعنى
ط	طبعة
ص	صفحة
(د.س)	دون سنة
(د.ب)	دون بلد

مقدمة

يعد الوطن العربي منطقة تاريخية وجغرافية ذات أهمية كبيرة، حيث تتجمع فيها ثقافات متعددة وشعوب متنوعة تشترك في تاريخ مشترك وتحديات مشابهة. ورغم توفر مصادر طبيعية غنية وإمكانات بشرية كبيرة، فإنها ما تزال تعاني من تحديات اقتصادية بارزة. فاعتمادها على الاقتصادات المعتمدة على النفط والغاز يجعلها عرضة لتقلبات أسواق الطاقة العالمية، مما يجعل التنوع الاقتصادي ضرورة ملحة لتحقيق استدامة النمو.

من جانب آخر، تواجه المجتمعات العربية تحديات اجتماعية معقدة، منها التشغيل والبطالة، والفقر والتهميش الاجتماعي، والوصول المحدود إلى التعليم والخدمات الصحية. فتتراوح مستويات التنمية بين الدول العربية، حيث يعيش بعضها في ظروف مزرية، بينما يحقق بعضها الآخر تقدمًا نسبيًا في مجالات معينة. فيتجلى تأثير هذه التحديات على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العربية، وهو ما يتطلب تدخلاً فعّالًا من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية لدعم هذه الجهود والمساهمة في تحقيق التغيير المطلوب.

تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية أحد العناصر الأساسية في العمل الدولي المشترك لتحقيق التقدم والتنمية في مجتمعاتنا الحديثة. إن تعددية هذه المنظمات وقدرتها على العمل المستقل والمرونة في تنفيذ مهامها تجعلها شريكًا حيويًا في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي.

حيث تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على مجموعة متنوعة من القضايا والتحديات التي تواجه المجتمعات العربية، بدءًا من حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وصولاً إلى الحفاظ على البيئة والتعليم والصحة. فتتنوع أهداف هذه المنظمات ومجالات عملها وتشمل جمع البيانات

والأبحاث، وتنفيذ المشاريع والمبادرات المحلية والإقليمية، وتوفير المساعدات الإنسانية، وتوعية الجمهور والتدريب، والمراقبة والمراجعة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة.

فتعرف بأنها تعمل بشكل مستقل عن الحكومات وتتمتع بمرونة في عملها، مما يتيح لها المرونة في التكيف مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتغير في الوطن العربي. بفضل تعددية المصادر التمويلية، بما في ذلك التبرعات والتمويل الذاتي والشراكات مع القطاع الخاص، فهي تستطيع العمل على تنفيذ مشاريع تنموية طموحة والتركيز على الأولويات والاحتياجات المحلية.

إن تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي يكمن في قدرتها على تعزيز الوعي والتغيير في السلوكيات والممارسات المجتمعية والحكومية. فتلعب هذه المنظمات دورًا هامًا في ضمان حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة، وتوفير فرص العمل والتعليم، وتعزيز الحوكمة الديمقراطية، وتعزيز الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة.

ومع ذلك، تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية تحديات متعددة في تحقيق أهدافها، بما في ذلك التمويل المستدام والمشاركة المجتمعية والتأثير السياسي. تعزز أهمية دراسة هذه التحديات وتحليل أثر هذه المنظمات على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي لتعزيز جهودها وتحسين تأثيرها في المستقبل.

وتطرح الموضوعات المتعلقة بالمنظمات الدولية غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي العديد من التساؤلات الممكنة للتناقش والبحث فيها. وهنا الاشكالية المحتملة التي يمكن طرحها في هذا السياق:

كيف يمكن تقييم تأثير هذه المنظمات على المجتمعات العربية من حيث تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز الفرص الاقتصادية، وتحسين الخدمات الاجتماعية؟

ومن خلال هذه الإشكالية تنجر منها التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما يتمثل دور المنظمات الدولية غير الحكومية في المجال التنمية والبيئة في الوطن العربي؟
- فيما يتمثل دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان في الوطن العربي؟
- هل كان للمنظمات الدولية غير الحكومية موقف حول القضايا العربية؟

وتكمن أهمية دراسة موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي لها أهمية كبيرة وعدة جوانب تستحق الاهتمام. ومن بين الأسباب التي تبرز أهمية هذه الدراسة:

1. فهم الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية: دراسة دورها تساعدنا في فهم كيف يتم تحقيق هذه الأهداف وتحديد أثرها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات العربية.
2. تحليل التحديات والفرص: يتيح دراسة المنظمات غير الحكومية فهم التحديات التي تواجهها في العمل في الوطن العربي.
3. دراسة هذه المنظمات تمكننا من فهم كيف يتم تنفيذ ومتابعة المشاريع والأنشطة، وكيف يتم تقييم تأثيرها ونجاحها في تحقيق أهدافها.

وتتمثل أهداف دراسة موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي تشمل ما يلي:

1. فهم الدور والتأثير: تهدف الدراسة إلى فهم الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في المجتمعات العربية، وتحديد التأثير الذي تحققه على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في هذه المناطق.
2. تحليل النتائج والتأثيرات: تهدف الدراسة إلى تحليل النتائج والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لأنشطة ومشاريع المنظمات الدولية غير الحكومية على المستوى المحلي والإقليمي في الوطن العربي.
3. تعزيز السياسات والممارسات الفعالة: تهدف الدراسة إلى توفير إشارات وتوصيات لتعزيز السياسات والممارسات الفعالة للمنظمات الدولية غير الحكومية في المنطقة العربية، وذلك لتحقيق أقصى قدر من التأثير الإيجابي على الواقع الاجتماعي والاقتصادي.
4. توعية الجمهور والتثقيف: تهدف الدراسة إلى تعزيز الوعي والتثقيف حول أهمية المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان.

واختيار دراسة موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي يمكن أن يكون سببا ذاتيا وموضوعيا:

الأسباب الذاتية:

1. الاهتمام الشخصي بمجال حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والرغبة في فهم دور المنظمات الدولية غير الحكومية في هذا الصدد وتأثيرها على الواقع العربي.

الأسباب الموضوعية:

1. المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب دورًا هامًا في تعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة على مستوى العالم. وبالنظر إلى الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي، يمكن أن يكون من المهم فهم دور هذه المنظمات وتأثيرها على المجتمعات والدول العربية.
2. المنطقة العربية تواجه تحديات كبيرة في مجالات مختلفة مثل حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. أي الرغبة في دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية لفهم كيف يمكن أن تكون لها دور في مواجهة هذه التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق التغيير الإيجابي.
3. وجود نقص في الدراسات والأبحاث التي تركز على تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي

ولدراسة موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي، اتبعنا المنهج الوصفي لضمان الشمولية والدقة في التحليل، حيث يهدف إلى وصف الظواهر والمفاهيم المرتبطة بالمنظمات الدولية غير الحكومية وتأثيرها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي.

وكان للدراسات السابقة دور في إثراء هذا البحث العلمي حيث اعتمدت على بعض من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية ومن بينها:

الدراسة الأولى:

أطروحة دكتوراه في القانون الدولي من إعداد بلباي إكرام وتحت إشراف الأستاذ الدكتور بودالي محمد، كانت الأطروحة تحت عنوان واقع المنظمات الدولية غير الحكومية بين التبعية والخصوصية، للسنة الجامعية 2017-2018، وتضمنت خطة الدراسة بابين، الباب الأول كان بعنوان إشكالية المنظمات الدولية غير الحكومية في المجتمع الدولي، وقسم هذا الباب إلى فصلين، الفصل الأول تضمن الإطار النظري للمنظمات الدولية غير الحكومية، أما الفصل الثاني فقد تضمن علاقات المنظمات الدولية غير الحكومية في المجتمع الدولي وواقع تمويلها.

الباب الثاني جاء بعنوان الدور الجديد للمنظمات الدولية غير الحكومية في المجتمع الدولي، وقد تضمن هذا الباب فصلين، الفصل الأول كان بعنوان إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية للقضايا المطروحة على الساحة الدولية عن طريق تحليل مواقفها مع القضايا العربية، أما الفصل الثاني فقد كان تحت عنوان المنظمات الدولية غير الحكومية المعوقات والتحديات.

الدراسة الثانية:

رسالة ماجستير في العلاقات الدولية من إعداد الطالب برابح السعيد وكانت بعنوان دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان وتحت إشراف الأستاذ الدكتور بن حليلو فيصل للسنة الدراسية 2009-2010، وقد تضمنت هذه الرسالة فصلين، الفصل الأول والذي جاء بعنوان ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية وتم الطرق إلى نشأتها وتطورها بالإضافة إلى المفاهيم الأساسية، أما الفصل الثاني فقد تضمن الاستراتيجيات التي تعتمدها المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان.

الدراسة الثالثة:

مذكرة ماستر من إعداد الطالب عبد العالي منه وتحت إشراف الأستاذ بدر شنوف، حملت هذه المذكرة عنوان دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة للسنة الجامعية 2016-2017، حيث تضمن الفصل الأول دراسة تأطيرية حول المفاهيم الأساسية للمنظمات الدولية غير الحكومية وحماية البيئة، أما الفل الثاني فقد جاء بعنوان اسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة.

إلا أنني واجهت بعض الصعوبات خلال محاولتي إتمام دراسة موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي والمتمثلة في:

- نقص في المعلومات المتاحة بشأن عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في الوطن العربي. بعض هذه المنظمات قد تكون غير شفافة في تقديم المعلومات عن أنشطتها وتأثيرها، مما يجعل من الصعب الحصول على بيانات موثوقة.

- البيانات الثانوية المتاحة غير كافية أو غير محدثة لتلبية احتياجات الدراسة.

وللإجابة عن إشكالية الدراسة المطروحة فقد تضمنت خطة الدراسة على فصلين، وكل فصل يتضمن مبحثين:

الفصل الأول: النظام القانوني للمنظمات الدولية غير الحكومية والذي بدوره تضمن مبحثين حيث المبحث الأول كان بعنوان: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية، أم المبحث الثاني فقد جاء بعنوان: تمييز المنظمات الدولية غير الحكومية عما يشتبه بها.

والفصل الثاني والذي كان بعنوان: انعكاس المنظمات الدولية غير الحكومية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي، تضمن هو الآخر مبحثين

المبحث الأول كان بعنوان: انعكاس المنظمات الدولية غير الحكومية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي، أما المبحث الثاني فقد كان بعنوان: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال التنمية، البيئة وحماية حقوق الإنسان.

ثم أتممنا الدراسة بخاتمة عن الموضوع ومجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

النظام القانوني للمنظمات الدولية غير الحكومية

لقد عرف العالم تطورا كبير في العلاقات الدولية والتي مست مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية منها، وقد ظهر هذا التطور بشكل واضح في القرنيين الماضيين، وأفرز عن هذا التطور حقائق أساسية أصبحت مقبولة من هذا المجتمع، وكان من بينها حقيقة النهوض على بعض المسائل التي تمس المجتمع الدولي حيث لم يعد مقبولا تركها لأشخاص القانون الدولي والمنظمات الدولية الحكومية، ولهذا فقد هذه التطورات تملي على هذه الأطراف إدخال طرف جديد وليتحمل جزءا من الأعباء والتي تتمثل في المنظمات الدولية غير الحكومية ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية (المبحث الأول) وتمييزها عن شبيهاتها (المبحث الثاني)

المبحث الأول: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية

لقد عرف العمل الإنساني منذ القدم لدى المجتمعات ثم أخذ بالتطور والتوسع في نختلف الميادين التي تساهم في خدمة المجتمع والأفراد إلى أن توصلوا إلى اعطاء هذه الأنشطة مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية ولقد اختلف الفقهاء والأجهزة الدولية حول مفهوم المنظمات الدولية، كونها تتميز بسمات كثيرة ومن هذا المنبر سنتطرق إلى التعريف بالمنظمات الدولية غير الحكومية (المطلب الأول) ونشأتها وتطورها (المطلب الثاني) والعضوية فيها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية وسماتها

لقد حاول الفقهاء وحديد من الباحثين وكذلك الأجهزة الدولية في إيجاد تعريف للمنظمات الدولية غير الحكومية وكل واحد منهم قدم تعريفا بناء على وجهة نظره، فهناك من قدم تعريفه نظرا لطبيعتها، أما اخرون وقد اهتموا الى مهامها وسماتها، ولهذا سنتناول في المطلب الأول تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية (الفرع الأول) وخصائص المنظمات الدولية غير الحكومية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

لقد تعددت المنظمات الدولية غير الحكومية وتنوعت انشطتها ولهذا فلا يوجد تعريف محدد لها لأن هذا لم يمنع الفقهاء من إعطاء تعريف لها، حيث عرفها "مرسيل ميرل" على أنها كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكلة على نحو غير قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى الدول مختلفة، وذلك بهدف تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح.[1]

وعرفها أيضا الفقيه "دومنيك كارو" على انها المنظمات الخاصة التي لا تستهدف من نشاطها تحقيق الربح، وتعمل وفقا لقوانين دولة محددة ولكن يمارس البعض منها تأثيرا دوليا لا يمكن انكاره.[2]

وعرفها أستاذ من جامعة ويلز "جيرارد كلارك" بأنها منظمات مهنية غير ربحية وخاصة، لديها شخصية قانونية ولديها اهتمام بتحقيق أهداف العام.[3]

كذلك اعطى الدكتور أحمد أبو الوفا تعريفا للمنظمات الدولية غير الحكومية: بأنها منظمات ترمي الى تحقيق أهداف مزدوجة، ويعني أن تعريفها تبين من خلال الأهداف التي سطرتها في برنامجها.[4]

وقد عرفها معهد القانون الدولي عام 1950 وذلك وفقا لمشروع الاتفاقية التي قام بإعدادها في نشأة المؤسسات الدولية: بأنها عبارة عن مؤسسات دولية تضم مجموعة أو مجموعة من

---

[1] الصواف، عبد الله دنون، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الانسان، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2014، ص40.

[2] فرحاني، عمر الحفصي، آليات الحماية الدولية لحقوق الانسان وحرياته الأساسية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، (د.س)، ص178.

[3] شنيكات خالد، الحرارشة، إبراهيم سليمان، المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية، المجلة الأردنية في القانون والسياسة، العدد 3، الأردن، 2012، ص50.

[4] أبو الوفا أحمد، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار الثقافة العربية، مصر، 1984، ص220.

الاشخاص او الجماعات التي تتكون بصورة حرة من قبل الأفراد، ولا تسعى الى تحقيق الربح، وتمارس نشاطها على الصعيد الدولي من أجل المنفعة العامة، وليس من اجل شعب أو دولة بعينها.[1]

وقد ضم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعريفه للمنظمات الدولية غير الحكومية في قراره الصادر بتاريخ 27 فيفري 1950: بأنها المنظمات التي لا تخلق عن طريق اتفاق فيما بين الحكومات" وفي قرار آخر رقم 1296 الصادر بتاريخ 23 ماي 1968 كان قد أطلق تعريفا آخر للمنظمات الدولية غير الحكومية بأنها المنظمات الدولية التي لا تنشأ بموجب اتفاقيات دولية، وتشمل تلك المنظمات التي تقبل في عضويتها أعضاء تقوم بتعيينهم السلطات الحكومية، بشرط أن لا يتدخل مثل هؤلاء الأعضاء في حرية التعبير التي تتمتع بها هذه المنظمات.[2]

أما اتحاد الجمعيات الدولية فيعرف المنظمة الدولية غير الحكومية بأنها: جمعية مكونة من ممثلين منتمين لدول مختلفة، وهي دولية من خلال أعمالها بنية إداراتها ومصدر تمويلها، هدفها ليس الربح وتستفيد من مرتبة استشارية لدى المنظمات الحكومية.

وبالتالي يمكن تعريف المنظمات غير الحكومية على أنها تنظيمات خاصة أو جمعيات أو اتحادات في إطار القانون الوطني، يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول وتخضع لقانون الدولة التي نشأت بها لكن عمليا لها امتداد جهوي أو عالمي.[3]

---

[1] فرحاني، عمر الحفصي، المرجع السابق، ص179.

[2] سمير يوسف الجيلاني، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل وتطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة مقدمة استكمالا لنيل درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020، ص20.

[3] مراد بن سعيد، طلال لموشي، المنظمات الدولية غير الحكومية وحقوق الإنسان، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 5، الجزائر، جوان 2013، ص109.

بمعنى أن المنظمات الدولية غير الحكومية هي مؤسسات غير ربحية وغير حكومية تعمل على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني لتحقيق أهداف إنسانية أو اجتماعية أو بيئية. تتميز هذه المنظمات بكونها مستقلة عن الحكومات ولا تتبع لأي دولة، وتهدف إلى معالجة مختلف التحديات التي تواجه المجتمعات والبيئة والشعوب حول العالم. قد تعمل في مجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك التعليم، والصحة، والحقوق الإنسانية، والتنمية المستدامة، والمساعدة الإنسانية، وحماية البيئة، وتعزيز الثقافة والفنون، وغيرها.

الفرع الثاني: خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية

لقد تعددت خصائص المنظمات الحكومية غير الدولية وذلك من حيث ما يلي:

الطابع المجاني والتطوعي: لقد تميزت منظمات الدولية غير الحكومية بصفة اللاربحية أي أن هدفها ذا طابع مجاني وتطوعي ذلك كونها أنها تعبر عن التضامن وتحقيق غاية غير تجارية، وتبادل الخبرات في شتى المجالات وكذلك الدفاع عن حقوق الإنسان والتنافس الرياضي.[1]حيث تهدف المنظمات غير الحكومية إلى تحقيق أهداف إنسانية، وهو ما يميزها عن الهدف الربحي، فهي تعمل على نشر أفكار ومبادئ تدعم حقوق الإنسان بشكل عام، وتسعى لتطوير مختلف جوانب الحياة والعلاقات الدولية[2].

وعلى الرغم من الهدف الإنساني الذي تسعى إليه المنظمات الدولية غير الحكومية، إلا أنها قد تقوم أيضًا بتوفير بعض الإصدارات الخاصة من الكتب والمنشورات وتبيعها لدعم ميزانيتها. يتم استخدام هذه الأموال عادة لتغطية تكاليف الطباعة والنشر. وبالتالي، تمتلك هذه الخاصية تأثيرًا

[1] قويدر شعشوع، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئة، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014، ص31.

[2] وهيبة العربي، المنظمات غير الحكومية كفاعل جديد في تطوير القانون الدولي والعلاقات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، بن عكنون، الجزائر، 2003– 2004، ص40.

على نشاط المنظمة غير الحكومية، مما يسمح لها بالتحرك والعمل في مجالات تتجاوز تحقيق الأرباح وتحقيق الفوائد المالية. وتتجه بشكل أكبر نحو المجالات الإنسانية والتعاون والتضامن، مما يجعل نشاطها يتسم بالطابع الإنساني والتعاوني والتبرعي[1].

الصفة غير الحكومية: من الصفات التي تتميز بها المنظمات الدولية غير الحكومية أنها لا تتصف بالصفة الحكومية، بمعنى أنها تنشأ بدون اي اتفاق حكومي، ولا تعمل تحت سيطرة الحكومة أو تسير وفق مخططها وبرامجها، ولهذا اتخذت اسم غير حكومية، كما أن هذا يظهر أيضا في أعمالها التي تكون مخالفة تماما لبرامج الحكومات التي تنتسب لدولتها، كون هدف هذه المنظمات ومحاربة الأفكار والمبادئ التي تدعمها هذه الحكومات كالتميز العنصري والتفريق وغيرها.[2]

لكن من بين أعضاء المنظمات الدولية غير الحكومية، يمكن أن يوجد ممثلون يتم تعيينهم من قبل الدول وتوجيههم بتعليمات للمشاركة في نشاطات المنظمة، مثل سياسات التدخل والتصويت. ومع ذلك، يجب أن يتم ضمان عدم عرقلة سير العمل أو حرية التعبير داخل المنظمة، وأن يتم الحفاظ على استقلاليتها.

ومع ذلك، هناك استثناءات لهذا النمط، مثل المؤسسة الأمريكية المعروفة باسم "مؤسسة تنمية إفريقيا(ADF) "، حيث تأسست هذه المنظمة بمبادرة من الكونغرس الأمريكي وتمولها بواسطته.

---

[1] باشيوة صديق، محمودي زبير، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان الصليب الأحمر –دراسة حالة–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل –الجزائر، 2015–2016، ص11.

[2] برابح السعيد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الانسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة– الجزائر، 2010، ص24.

ومع ذلك، يشترط على هذه المؤسسة أن تعلن عن استخدام تلك الأموال في مشاريع التنمية في إفريقيا[1].

الصفة الدولية: تكتسب المنظمات الدولية غير الحكومية الصفة الدولية، وذلك لعدم انتمائها لجنسية معينة، واتساع نشاطها عبر العالم، كما أن خدمتها تضم مجتمعات العالم بأجمعه دون تمييز ولا تنحصر في خدمة شعب معين أو خدمة إنسانية معينة، ولهذا فإننا نجدها تضم عددا كبيرا من أعضائها الذين ينتمون إلى بلدان مختلفة.[2]

المبادرة الخاصة: أن السمة الأساسية التي تعبر عن حقيقة منظمات الدولية غير الحكومية أنها تتم وفقا لمبادرات فردية واستجابة تلقائية للشعور بالحاجة الى تنظيم الصفوف، كون انها تمارس نشاطها بعيدا عن المخطط الحكومي واهدافه، ولكن ليس معنى ذلك أن هذه المنظمات الدولية غير حكومية هي مخالفه للحكومات، بل ها بالعكس فهي تحظى بتشجيع كبير من طرف الحكومات كونها تقدم خدمات مجتمعية عظيمة وهادفه، فدائما ما تجد الحكومات تقوم بتشجيعها عن طريق وسائل متنوعة بدون ان تتدخل في شؤونها ونشاطاتها.[3]

الأهداف: [4] تتبنى هذه المنظمات أهدافا دولية بطبيعتها وعملياتها تتعدى حدود الدولة الواحدة، بمعنى أن المنظمة عليها أن تبرهن على وجود فروع لها أو تمارس نشاطا يعتد به في ثلاث دول على الأقل.

---

[1] الشريف شريفي، المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان في الجزائر» مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان –الجزائر، 2007– 2008، ص10.

[2] مسعودي نهال، غلاسة علجية، دور المنظمات غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الانسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر، 2020–2021، ص17.

[3] برابح السعيد، المرجع السابق، ص22–21.

[4] سالي عاشوري، المنظمات غير الحكومية الدولية تعريفها وخصائصها وسماتها التنظيمية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 55، العدد 1، مصر، 2018، ص59.

الأعضاء: يجب أن تضم هذه المنظمات أفرادا أو جماعات يتمتعون بكامل حقوق التصويت فيما يتعلق بسياستها أو أعمالها، وهم ينتمون إلى بلاد مختلفة عديدة – ثلاث دول على الأقل– ويجب

أن تكون العضوية فيها مفتوحة لأي فرد أو كيان مؤهل مهنيا بما يتلاءم مع مجالات عمل هذه المنظمات.

الهيكل:[1] يتألف الهيكل التنظيمي للمنظمات الدولية غير الحكومية من مؤسسات رسمية تعمل عادةً بشكل تنفيذي وإداري، يشابه هياكل المنظمات الحكومية. يتكون كل جهاز من مجموعة من الأفراد المؤهلين والملتزمين، يتم ترشيحهم من قبل المجموعة التأسيسية لفترة محددة.

تتمتع هذه الأجهزة بأدوات ووسائل وممارسات خاصة يجب أن تلبي احتياجات تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة المنصوص عليها في الوثائق التأسيسية أو أي اتفاق لاحق يكون تكميليًا أو تعديلًا لها. وتهدف هذه الأدوات والوسائل إلى تحقيق المساعدة والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة للمنظمة، مثل التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والتعاون الدولي.

يجب أن يتم تطبيق هذه الهياكل والأدوات والممارسات وفقًا للمبادئ والأهداف المتفق عليها في وثائق التأسيس والاتفاقيات المتعلقة بالمنظمة، وتتعامل المنظمات الدولية غير الحكومية بناءً على قرارات مستقلة وتعاونية لتحقيق رؤيتها وأهدافها.

[1] مساعد علي، المنظمات الدولية غير الحكومية وتأثيرها على سيادة الدول، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الاستراتيجية والعلاقات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة –الجزائر، 2016–2017، ص 23.

الموظفون: يجب أن ينتموا إلى ثلاث دول على الأقل، أما في الحالة التي تستخدم فيها المنظمة الموظفين من نفس الجنسية، وذلك لتيسير عمليات الإدارة، فهنا يجب أن يتم التناوب في نقل المقر والموظفين عبر الدول الأعضاء المختلفة.

التمويل: إن تمويلها على الأغلب يكون من مصادر خارجية[1]، يجب أن يتم تدبير قدر كبير من تمويل ميزانية هذه المنظمات من ثلاث دول على الأقل.[2]

حيث تتلقى بعض المنظمات الدولية غير الحكومية منحًا كبيرة توفر لها التمويل اللازم من خلال الاستثمارات، كما أنها تحصل على معظم التمويل الذي تستخدمه على مدار العام من التبرعات، ويمكن الحصول على هذه التبرعات من أفراد، أو مؤسسات، أو اتحادات، أو الحكومة[3].

قد يُنظر لتبرعات الأفراد والمؤسسات على أنها أقل احتمالاً في التأثير على أبحاث أو مشروعات المنظمات الدولية غير الحكومية من تمويل الاتحادات أو الحكومة. فقيمة مساهمات الأفراد تكون في أغلب الأحيان أقل من المؤسسات، إلا أن المتبرعين الأفراد في العموم لا يتوقعون الكثير من المتابعة للمشروعات التي يقومون بتمويلها، أما المؤسسات فتستطيع توفير جزء كبير من التمويل لهذه المنظمات، كما يمكن أن يوفر تمويل الاتحادات أيضًا حصة لا بأس بها من التبرعات الممنوحة للمنظمات الدولية غير الحكومية، إلا أن التمويل الحكومي أصعب أنواع التمويلات التي تتلقاها المنظمات الدولية غير الحكومية وأكثرها تحديدًا. فحتى تتلقى المنظمات تمويلاً للمشروعات، عليها أن تقدم مقترحًا للتمويل لمشروع معين بناءً على طلب الوكالة الحكومية. ويجب أن يشتمل

---

[1] هاني سعد الخوالدة، دور المنظمات الدولية في دعم التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الثالث، الأردن، 2018، ص7.

[2] سالي عاشوري، مرجع سابق، ص59.

[3] تقرير واشنطن، تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية، على الموقع: https://elaph.com/ تم الاطلاع عليه في: 25-6-2023، على الساعة 14:30 م.

المقترح على وصف لكيفية دعم المشروع لمصالح المنظمة، وأغراض وأهداف المشروع وكيفية قياسها، وخطط التقييم لنجاح المشروع، إلى جانب الخطط المستقبلية للمشروع وكيفية تمويل المنظمة لهذه الخطط، وميزانية مفصلة للمشروع. كما يتوقع أن تقدم المنظمات أيضًا معلومات عامة حول النجاح والمصداقية في المقترح كي تحصل على التمويل الحكومي[1].

كما يمكنها الاعتماد على التمويل الذاتي، والمقصود به التمويل المرتبط بالمنظمة ذاتها، فلا يأتي من جهة خارجية أيا كانت هذه الجهة، وإنما يأتي من خلال المنظمة وبسبب تنفيذها لأنشطة وبرامج ومشروعات خاصة بها أو تقديمها لخدمات بمقابل مالي، ومن أمثلة هذا المصدر العائدات الناتجة عن بيع المجلات والنشريات، وتقديم الخبرات والدراسات في المجالات الفنية والدقيقة، كأن يتعلق الأمر بدراسات ميدانية حول التلوث أو حماية الحيوان والنبات، لكن هنا يشترط أن لا يكون المبلغ المطالب به من قبل المنظمة يفوق بكثير نفقات هذه الدراسات، وهذا نظرا لكون المنظمات غير الحكومية لا تهدف إلى تحقيق الربح.

كما قد يرتبط بمقتضيات قانونية يفرضها القانون المنظم لعمل هذه المنظمات كاشتراكات الأعضاء أو رسوم العضوية بالمنظمة، والجدير بالذكر في هذا الشأن أن الاشتراك يشكل مصدرا متجددا لتمويل المنظمة ويكتسي طابع الديمومة وغير قابل للاسترجاع، كما أنه لا يدفع مقابل خدمة معينة[2].

[1] تقرير واشنطن، تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية، على الموقع: https://elaph.com/ تم الاطلاع عليه في: 25-6-2023، على الساعة 14:30 م.

[2] وافي حاجة، التحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2016، ص68.

المطلب الثاني: نشأة وتطور المنظمات الدولية غير الحكومية

لقد عرفت المنظمات الدولية غير الحكومية تاريخا طويلا من التطور الذي مرت بعدة مراحل متميزة، ولا زالت لحد اللحظة تعرف تطورا ملحوظا، وبما أن المنظمات الدولية غير حكومية مرت فترة تاريخية مميزة فإننا في هذا المطلب سنحاول التطرق الى نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية (الفرع الأول) وتطور المنظمات الدولية غير الحكومية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نشأة المنظمات الدولية غير حكومية

لقد كان أول ظهور المنظمات في أوروبا ثم في أمريكا الشمالية، وتعززت فعالية هذه المنظمات عبر التطور السريع للتبادل والاتصالات خلال العقود الأخيرة وبفضل توسع النظام الدولي الجديد.

لقد عرفت المنظمات الدولية غير الحكومية منذ القرون الوسطى فقط كانت عباره عن تجمعات داخلية أو دينية تمارس نشاطها الإنسان وذلك بتقديم المساعدات وتلبية احتياجات أفراد المجتمع، كذلك كانت تعمل في نشر التعاليم الدينية وزرع الاخلاق والتكافل والانسانية بين الأفراد في أوقات السلم والحرب، ولقد تميزت هذه الأنشطة خصوصا في فترة الخلافة الإسلامية في أوروبا.[1]

كما أننا لو ذهبنا بعيدا عبر التاريخ فقد نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية كانت موجودة ولكن بسرعة مختلفة، فميزه حب الغير ومساعدة المحتاجين والأفراد وكذلك الدفاع عن الظن و حرية الرأي والتعبير والمعتقد كانت سائدة منذ القدم، فالمجتمع البشري عرف هذه القيم الإنسانية منذ آلاف السنين ثم تبنتها القبائل والشعوب الى ان أصبحت منظمات كانت حكومية أو غير

[1] عتماني نادية، عقال سهيلة، المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني (حالة تطبيقية عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، مذكرة كقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية –الجزائر، 2013، ص6.

حكومية، فلو اردنا ان نأخذ بعضا من هذه الأمثلة فسيرجع بنا الزمن منذ الألف الثالث قبل الميلاد وذلك عن الملك السومري "أوركاجينا" الذي وهب شعبه الحرية وذلك بإصداره مراسيم تحرم استغلال الأغنياء للفقراء وخصوصا استغلال الكهنة للناس فحرمهم من دخول الحدائق لأخذ الخشب، وفرض ضريبة على منتوجات هذه الحدائق، أو عن حمورابي في بداية الألف الثاني قبل الميلاد حيث اعتمد في تنظيمه للمجتمع على التشريع وذلك من أجل أن يضمن السلام والاستقرار لشعبه واشتهر بمجموعة القوانين المنسوبة اليه والمعروفة بمدونه حمورابي والتي أشار في مقدماتها لان الإله قد عينه وكلفه لينصر الضعيف ويمنع استبداد الأقوياء بالضعفاء ويحث على مساعدة اليتامى ويقدم خدمات للشعب وينشر الحق والسلام بين الناس.[1]

وكان لاندلاع الحروب دورا في ظهور منظمات الدولية غير الحكومية وكذلك تأسيس الجمعيات التطوعية التي كانت تأخذ شكل جماعة دينية أو جماعات تمارس نشاط الانساني وذلك بتقديم المساعدات التي يحتاجها المجتمع والفرد، كما أن دورها تمثل في نشر تعاليم الدينية أيضا، ويمكننا القول أن نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية كانت قد مرت بمرحلتين من عام 1823 الى عام 1945، حيث تميزت المرحلة الأولى بظهور أنواع معينة من المنظمات الدولية غير حكومية وهي الدينية والطبية والعلمية مثل جماعة الإنجليز والأجانب ضد الرق سنة 1823، والتحالف العالمي للإنجيل 1846، وكذلك جمعية التشريع المقارن 1896، والاتحاد الدولي للمؤسسات 1907، أيضا معهد باستير بباريس 1887، إلا أن الحرب العالمية الأولى أدت إلى ظهور منظمات دولية غير حكومية ذات طابع اقتصادي منها الغرفة التجارية الدولية 1920 واتحادات التجارة الدولية 1919.[2]

---

[1] بلباي إكرام، واقع المنظمات الدولية غير الحكومية بين التبعية والخصوصية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم فرع القانون الدولي، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس –الجزائر، 2017–2018، ص37.

[2] سمير يوسف الجيلاني، مرجع سابق، ص12.

أما المرحلة الثانية والتي بدأت من 1945 الى يومنا هذا، والتي تبدأ من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى ميلاد منظمة الأمم المتحدة، وبالرغم من أن فكرة منظمات الدولية غير حكومية كانت موجودة قديما، إلا أنها عرفت تطورا واسعا على الساحة الدولية في القرن العشرين، وعرفت نموا هائلا في القرن العشرين بفضل ظهور الأمم المتحدة، فمع بداية القوم كانت المنظمات الدولية غير الحكومية 167 منظمة، ليرتفع عددها عام 1945 إلى 5600 منظمة.[1]

وبقيت المنظمات الدولية غير الحكومية في تطور إلى أن تم الاعتراف الحقيقي لها في ميثاق الأمم المتحدة الذي نص عليه في مادته 71، وتوسعت نشاطاتها بعدما كانت أنشطتها محصورة في قضايا محددة تتعلق بالجوانب المأساوية للحروب فتوسعت دائرة اهتماماتها وتعددت لتشمل مختلف جوانب الحياة الإنسانية، أما في الفترة المعاصرة وذلك بعد عام 2000 فقد لوحظ دخول المؤسسات الدولية في مرحلة التقويم الذاتي وبناء القدرات ونقد التجارب السابقة وتطوير القيم الأساسية للمنظمات غير الحكومية مع الحفاظ على تعزيز دورها في عملية التنمية كما ازداد الاهتمام في اعتماد سبل أكثر تطورا في الرعاية الاجتماعية[2].

الفرع الثاني: تطور المنظمات الدولية غير الحكومية

منذ ظهور منظمات الدولية غير الحكومية وتطورها عبر التاريخ كانت قد اكتسبت شهرة ونفوذ كبيرين في المجتمع الدولي وظلت هذه المنظمات غير الحكومية تعرف تطورا كبيرا إلى أن تم الاعتراف بها بشكل رسمي في ميثاق الأمم المتحدة.

عرف القرن العشرين تطور هائل لظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية إلا أن هذا التطور لا زال يخضع للمركزية الغربية، حيث نجد تركيزا كبيرا للمنظمات الدولية غير حكومية في المدن الغربية حيث صرحت الإحصاءات سنة 1984، وجود 1102 منظمة غير حكومية

[1] سمير يوسف الجيلاني، مرجع سابق، ص 13.

[2] مساعد علي، مرجع سابق، ص14.

في باريس، 622 في نيويورك، و492 في روما، و911 في بروكسل، إلا أن عددها كان محدودا قليلا في الجانب الاسيوي والافريقي وأمريكا اللاتينية.[1]

كذلك فقد عرفت منظمات الدولية غير الحكومية في توسعا كبيرا في نشاطها، بعدما كانت أنشطتها محصورة في قضايا محددة تتعلق بالجوانب المأساوية للحروب، إلى أن توسعت دائرتها واشتملت على مختلف جوانب الحياة الإنسانية.[2]

ويمكن القول أن المكان والقيمة التي توصلت إليها المنظمات الدولية غير الحكومية اليوم هي حصاد بمجموعة الأعمال والأنشطة التي قدمتها لخدمة المجتمع والتي بفضلها توصلت إلى الاعتراف الدولي الذي تحظى به اليوم ويمكننا أن نعدد العوامل والأسباب التي ساهمت في تطور منظمات غير الحكومية وهي كالتالي:

1. الاعتراف الدولي بموجب المواثيق الدولية والإعلانات العالمية:

شجع ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 وباقي المواثيق التالية واعلانات الدولية على الاعتراف بحق الأفراد في تشكيل جمعيات سلمية حيث يستطيع الفرد من خلالها التعبير عن آرائهم وتشكل وسيلة الضغط على الحكومات التي تنتهك حقوقهم أو تحد من ممارستها.

ونصت المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة على حق الاعتراف بالمنظمات الدولية غير الحكومية في الوجود، وتجسد الاعتراف بالمنظمات الدولية غير الحكومية أيضا في مواثيق المنظمات الدولية الإقليمية كالميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب أيضا الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.[3]

---

[1] برابح السعيد، مرجع سابق، ص12.

[2] مسعودي نهال، غلاسة علجية ، مرجع سابق، ص9.

[3] منصوري سامية، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت –الجزائر، 2017–2018، ص13.

2. تنوع نشاطاتها وتطور اهتماماتها بالقضايا الدولية

من بين العوامل التي ساعدت على تطور المنظمات الدولية غير الحكومية هو توسع وتنوع اهتماماتها وأنشطتها بالقضايا الدولية المختلفة، فقد كان عملها مرتكز على جانب واحد في الفترة ما بين 1755 و 1918 وهي على القضايا المحلية والوطنية وفي تأمين حقوق العمال وتعزيز السلام ومكافحة العبودية، إلا أنها عرفت تطورا في أنشطتها ما بين الفترة 1920 1944 وحولت اهتمامها نحو القضايا الدولية وحل النزاعات، إلا أن فترة 1960 و 1970 كانت قد عرفت ركود طفيفا في نموها وتطورها إلى أن أصبحت تتلقى المساعدات والمعونات من مصادر مختلفة، أما الفترة الممتدة ما بين 1980 و 1990 فكانت فترة بروز وتطور منظمات غير الحكومية من خلال توسع أعمالها بشكل كبير.[1]

في الفترة 1990 أعطى مؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة دفعة قوية للجهود التي كانت تبذلها المنظمات غير الحكومية وذلك لتهيئتها نحو الاعتراف الدولي، ثم تلاها قرار الأمم المتحدة باعترافه على الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية على المستوى الاجتماعي، وظهر هذا أيضا من خلال مؤتمر تعاون اقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا بالدار البيضاء عام 1994.

وفي الفترة دخول المؤسسات الدولية في مرحلة التقييم الذاتي وبناء القدرات وتطوير في القيم الأساسية للمنظمات الغير حكومية والاعتماد على سبل أكثر تطورا لتعزيز دورها في العملية التنموية والرعاية الاجتماعية.[2]

[1] برابح السعيد، مرجع سابق، ص15.

[2] برابح السعيد، مرجع سابق، ص16.

3. تأثيرها على الرأي العام العالمي:

لقد ساعد تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية للرأي العالمي في تطورها ودخولها المجتمع الدولي وأصبحت في دائرة اهتمام الدول وذلك لتقصيها المنشورات والتقارير والبعثات التي تقوم بها هذه المنظمات.

أصبحت هذه التقارير تلعب دورا مهما في توجيه الاهتمام العالمي إلى الأوضاع السائدة في دولة معينة رغم أن هذه التقارير وحدها قليلا ما تؤدي إلى قيام الدولة موضوع البحث بشكل من أشكال العمل الملموس بوقف انتهاكها إلا أنها تسهم بطريقة أو بأخرى في الإساءة لصيت تلك الدولة كي تعدل سلوكها الذي يعد انتهاكا لحقوق الإنسان.[1]

المطلب الثالث: العضوية في المنظمات الدولية غير الحكومية

إن المنظمات غير الحكومية هي منظمات يتم تأسيسها من قبل الأفراد، هي منظمات خاصة مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومات وتتسم بصورة رئيسية بل لها أهداف انسانيه أو تعاونية أكثر من كونها أهداف تجارية، وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة أو تعزيز مصالح الفقراء أو حماية البيئة أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أو الاطلاع لتنمية المجتمعات[2].

وفيما يخص العضوية يجب أن تضم هذه المنظمات أفرادا أو جماعات يتمتعون بكامل حقوق التصويت فيما يتعلق بسياستها وأعمالها وهم ينتمون إلى بلاد مختلفة عديدة ثلاث دول

[1] إيمان طلاب، يمينة عون، الضوابط الادارية على المنظمات الدولية غير الحكومية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر كلية الحقوق تخصص قانون إداري، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2019-2020، ص19.

[2] عتماني نادية، عقال سهيلة، مرجع سابق، ص13.

على الأقل ويجب أن تكون العضوية فيها مفتوحة لأي فرد أو كيان مؤهل مهنيا بما يتلاءم مع مجالات عمل هذه المنظمات.[1]

لقد أكد أحد الخبراء في اتحاد الجمعيات الدولية على أن المنظمات غير الحكومية تتشكل من ممثلين يحملون جنسيات عديدة ثلاث دول على الأقل وإذا ما عدنا إلى أحكام المادة الثانية من المشروع النهائي المتعلقة بالشروط القانونية للجمعيات الدولية الذي وضعه معهد القانون الدولي عام 1923، نجد أنها عرفت الطبيعة الدولية لهذه المنظمات كما يلي: تعتبر دولية.. الجمعيات ذات الطبيعة الخاصة المفتوحة لانضمام أشخاص ومجموعات من عدة بلدان.

وبالرغم من تعدد جنسيات الأعضاء في المنظمات الدولية غير الحكومية الذي يسمح بتوزيع جغرافي أكثر تمثيلا إلا أن هذا العنصر أثار جدلا كبيرا وذلك استدلالا باللجنة الدولية للصليب الأحمر كونها تعد منظمة دولية غير حكومية مع أن معظم أعضائها من جنسية سويسرية.[2]

المبحث الثاني: تمييز المنظمات الدولية غير الحكومية عما يشتبه بها

تختلف المنظمات الدولية عن بعضها البعض في العديد من النقاط مثل العضوية والأهداف وغيرها ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تمييز مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية على المفاهيم المشابهة لها والمتعلقة بالمنظمات الدولية حكومية (الفرع الأول) أم وطنية (الفرع الثاني).

[1] بلباي إكرام، مرجع سابق، ص33.

[2] سمير يوسف الجيلاني، مرجع سابق، ص12.

المطلب الأول: تمييز المنظمات الدولية غير الحكومية عن المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الوطنية غير الحكومية

تتشابه المفاهيم بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والوطنية، إلا أنه توجد شروط قانونية تخضع لها هذه الأنواع من المنظمات مما يؤدي إلى اختلافها من حيث النشاط وسنتناول تمييز المنظمات الدولية غير الحكومية عن الحكومية (الفرع الأول) والمنظمات الوطنية غير الحكومية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تمييز المنظمات الدولية غير الحكومية عن المنظمات الدولية الحكومية

تمثل المنظمات الحكومية الدولية فئة خاصة ضمن المنظمات الدولية، ودائمًا ما تتأسس المنظمات الحكومية الدولية على يد حكومات تدرك أن من مصلحتها الوطنية أن تبرم اتفاقات متعددة الأطراف، وأن تسعى إلى اتخاذ إجراءات للتعامل مع التهديدات أو التحديات أو المشكلات التي لا يمكن التعامل معها بصورة فعالة على المستوى الفردي، بُعدان رئيسيان قيِّمان لدى إجراء أي تحليل مقارن للمنظمات الحكومية الدولية؛ أولهما: هو «مجال» المنظمة؛ وأقصد به عدد مجالات القضايا التي يمكن للمنظمة أن تؤثر فيها في إطار العلاقات الدولية. وثانيها: هو «نطاق» المنظمة؛ أي عدد الدول والمنظمات المهمة من غير الدول التي تستطيع المنظمة التأثير عليها.[1]

والأمم المتحدة هي المثال الأكبر للمنظمات الحكومية الدولية؛ إذ يغطي مجال اختصاصها عددًا يكاد لا يُحصَى من الموضوعات والموضوعات المحتملة، ويشمل نطاقها جميع الدول الموجودة في العالم اليوم تقريبًا. غير أن الحد الذي بلغه مجال اختصاصها في حد ذاته، ونطاقها شبه الشامل؛ استتبع أنها دائمًا ما كانت مقيدة بشدة، من حيث ما يمكن لها إنجازه بالفعل. وربما يرجع ذلك، من بين أسباب أخرى، إلى تألفها من دول مستقلة ذات سيادة، منها أقوى دول العالم، التي تتخطى

[1] بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، ترجمة: لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، المملكة المتحدة، 2013، ص79

بوضوح قدرة الأمم المتحدة على السيطرة أو التحكم، وإلى أنها تعتمد على الدعم المتضافر من الدول الرئيسية الأعضاء فيها (الولايات المتحدة والأعضاء الأربعة الآخرون الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ روسيا والصين والمملكة المتحدة وفرنسا) وعلى موارد تلك الدول الاقتصادية والعسكرية، من أجل تنفيذ سياساتها.[1]

وعلى طرف النقيض منها تقع منظمات حكومية دولية وظيفية عديدة أُنشئت بهدف التعامل مع وظائف خاصة محددة بدقة. ويُفترض أحيانًا أن ذلك النوع من المنظمات الحكومية الدولية يمثل تطورًا فائق الحداثة، إلا أن بعضها أُنشئ في الواقع إبان القرن التاسع عشر.

إحدى فئات المنظمات الحكومية الدولية التي انتشرت بسرعة كبيرة في القرن العشرين هي المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.[2]

وقد شكَّلت الدول تلك المنظمات؛ بغية تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي. وليست جميع تلك المنظمات الإقليمية ملتزمة بتحقيق تكامل إقليمي كامل أو حتى تكامل جزئي. والاتحاد الأوروبي هو المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة التي تمكنت من تحقيق مستوى مرتفع نسبيًّا من التكامل الاقتصادي. ومعظم الدول الأعضاء فيه ملتزمة الآن باستخدام اليورو؛ العملة المشتركة المعدة لجميع دول الاتحاد الأوروبي.[3]

وعلى العكس من ذلك لم تحرز منظمة الدول الأمريكية، ولا رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تقدمًا كبيرًا يتجاوز تحسين المناقشات الاقتصادية والتعاون الاقتصادي بين الحكومات بشأن القضايا محل الاتفاق بينها. وإنَّ أحد الأنواع المهمة ضمن المنظمات الحكومية الدولية هي المنظمات ذات

---

[1] بول ويلكينسون، المرجع السابق ، ص80.

[2] المرجع نفسه، ص81.

[3] بول ويلكينسون، المرجع السابق، ص 82

الاهتمامات الخاصة، التي تتسم بمجال محدد للغاية ونطاق يتخطى جميع الحدود الإقليمية. ومن الأمثلة الجيدة عليها منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).[1]

وأخيرًا وليس آخرا، ثمة منظمات حكومية دولية تأسست بهدف تعزيز الأمن الإقليمي، وتعد منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) أشهر تلك المنظمات، على أنه هناك أيضًا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلًا عن مجموعة المعاهدة الأمنية بين أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية (أنزوس)، وغيرها من التجمعات الأمنية في جميع أنحاء العالم.[2]

وتنحصر العضوية في المنظمات الحكومية على الدول فقط أي الكيان الدولي المتمتع بالسيادة عادة، ويخضع نظام المنظمات الحكومية لأحكام وقواعد القانون الدولي[3]، حيث تشترط معظم المنظمات الدولية أن تكون العضوية فيها للدول بصفتها الفردية (مثل المادة 3، 4 من ميثاق الأمم المتحدة، المادة 4 من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية). وقد تتوافر للدولة كل مقوماتها، ومع ذلك تثير العديد من المشاكل حول انضمامها لعضوية المنظمات الدولية، نظرا لأنها متناهية في الصغر والحقيقة أن تلك المسألة تلقى اهتماما متزايدا على المستوى الدولي، فبسبب طبيعة هذه الدول المتناهية في الصغر، هناك من يرى عدم مناسبة تمثيلها في المنظمات الدولية. فكان هناك اقتراحات في الأمم المتحدة –ومن قبل في عصبة الأمم – بأن تكتفي هذه الدول بالانتساب أو أن يكون لها وضع خاص[4].

[1] بول ويلكينسون، المرجع السابق ، ص83.

[2] المرجع نفسه، ص 84.

[3] محمد أمين أوكيل، محاضرات في قانون المنظمات الدولية موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، الجزائر، 2020–2021، ص11.

[4] محمد مصطفى يونس، العضوية في المنظمات الدولية، محاضرات في القانون الدولي العام، جامعة الأزهر، القاهرة – مصر، (د س)، ص6–7.

والدول الأعضاء في أية منظمات دولية هي التي تحدد لوائح القبول والتنظيم الداخلي لكل منظمة. وقد يلزم أحيانًا ضرورة إقرار قبول العضوية من برلمان الدولة مثل الجماعة الاقتصادية الأوربية، وأحيانا يكون من الصعب اشتراط مثل هذا المطلب، نظرا لأنه ليس هناك دائما– متسعا من الوقت لمثل هذا التشاور.

وكلما زادت الدول المنضمة لعضوية المنظمة الدولية، زاد نفوذ مثل هذه المنظمة، وإذا تم الإطاحة بحكومة دولة، فإن عضويتها لا تزول من المنظمة الدولية تلقائيا، بل تطرح المسألة لتقرر المنظمة ما إذا كانت تقبل مندوبي الحكومة الجديدة.

وتسمح بعض المنظمات الدولية بالعضوية لمجموعة من الدول تشكل عضوية واحدة والعضوية هذه جماعية، بمعنى أن المجموعة المنضمة تمثل عضوية واحدة كقاعدة عامة، باستثناء بعض الحالات: كاختيار رئيس المنظمة، أو تنفيذ بعض الالتزامات حيث تحتسب الأصوات في تلك الحالات بصورة فردية. وقد تسمح بعض المنظمات الدولية لظروف معينة لبعض الوحدات التي لا تتمتع بوصف الدولة بالانضمام لها ومثال عن ذلك انضمام روسيا البيضاء وأوكرانيا بصفة عضو مستقل إلى جانب الاتحاد السوفيتي للأمم المتحدة.

الفرع الثاني: تمييز المنظمات الدولية غير الحكومية عن المنظمات الوطنية غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية الوطنية هي إحدى أنواع المنظمات غير الحكومية وهي منظمات تمارس نشاطها داخل نطاق محدد وهو إقليم الدولة الذي نشأت المنظمة داخله، وفي العادة مثل هذه المنظمات لا يمتد نشاطها خارج حدود إقليم الدولة إلي دولة أخري ولا يشترك في تأسيسها – من حيث المبدأ – أشخاص أجانب ولكن يمكن أن ينضموا إلي عضويتها العادية، ويخضع النظام القانوني لهذا النوع من المنظمات إلي القانون الوطني أو المحلى للدولة المعنية.

ويخضع النظام القانون لهذا النوع من المنظمات غير الحكومية إلى القانون الوطني أو المحلي.[1]

المطلب الثاني: تمييز المنظمات الدولية غير الحكومية عن الوكالات الدولية المتخصصة والشركات المتعددة الجنسية

عادة ما تختلف المنظمات الدولية عن غيرها من خلال أداء المهام وأعضائها واختصاصها وفي هذا المطلب سنميز بين المنظمات الحكومية غير الدولية والوكالات الدولية المتخصصة (الفرع الأول) والشركات متعددة الجنسيات (الفرع الثاني)

الفرع الأول: تمييز المنظمات الدولية غير الحكومية عن الوكالات الدولية المتخصصة

المنظمات الدولية المتخصصة يتم تعريفها على أنها هيئة تنشأ بإرادة عدة الدول، وتهدف إلى دعم التعاون الدولي في مجال متخصص وغير سياسي، أو تتولى تنظيم العمل في مرفق الدولي يمس مصالح الدول المشاركة فيه. كما يعرفها رياض صالح أبو العطا بأنها هيئة تنشئها مجموعة من الدول بموجب الاتفاق فيما بينها وتمنحها اختصاصا ذاتيا معترف به وذلك بقصد تحقيق أهداف مشتركة.[2]

أو هي المنظمات التي يقتصر نشاطها في مجال واحد من مجالات العلاقات الدولية أو التي تسعى الى تحقيق التعاون بين اعضائها في موضوع معين ومحدد، وقد تكون هذه المنظمات، وعلى حد سواء مع المنظمات العامة.[3]

---

[1] موسوعة حماة الحق للمحامين على الموقع : https://jordan-lawyer.com/2020/12/12/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 29 ماي 2023 على الساعة 15:45.

[2] علواني مبارك، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات الدولية غير حكومية في حماية البيئة من التلوث، مجلة المفكر، العدد 14، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، ص585.

[3] سعد فهد محمد احمادة، صلاحيات المنظمات الدولية في تعديل مواثيقها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص29.

ولا يتحدث نشاط هذه المنظمات المتخصصة في مجال دون غيره فقد يكون نشاطها اقتصاديا مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو صحيا كمنظمة الصحة العالمية، أو ثقافيا كمنظمة اليونسكو للتربية والعلوم والثقافة، ويمكن أن ينصب نشاط المنظمة على النقل والمواصلات مثل منظمة الطيران المدني، أو تختص في الجانب القضائي مثل محكمة العدل الدولية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

كذلك انقسم رأي الفقه حول الأحلاف العسكرية كونها منظمات دوليه متخصصة كحلف شمال الأطلنطي وحلف وارسو، فالاتجاه الأول يذهب إلى أن هذه الأحلاف العسكرية هي منظمات دوليه متخصصة لكن بشرط أن لا يمتد نشاطها إلى ميدان آخر، أما الاتجاه الثاني فقد يذهب إلى أنه من الصعب عمليا أن يقتصر نشاط الأحلاف العسكرية على التعاون العسكري فقط بل يمتد نطاق نشاطها أيضا في التعامل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية...[1]

أي أن الوكالة الدولية المتخصصة هي هيئة تنشأ بإرادة عدة دول (حكومات)، وتهدف لدعم التعاون الدولي في مجال متخصص وغير سياسي، يمس المصالح المشتركة للدول المشاركة فيه، حيث أقر الميثاق الأممي أن الوكالات المتخصصة، تنشأ بمقتضى اتفاقات بين الحكومات، والجهاز المشرف معين من الحكومات، وتضطلع بمقتضى نظمها السياسية باختصاصات دولية غير سياسية، في ميادين الاقتصاد، والاجتماع، والثقافة، والتربية، والصحة، والطاقة، والإنسانية...الخ.[2] وأن يتم الوصل بينها وبين الأمم المتحدة بواسطة اتفاقات دولية يبرمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتمنح كالمنظمات الدولية الشخصية القانونية ، ونتيجة لذلك تتمتع

[1] سعد فهد محمد احمادة، المرجع السابق، ص30.

[2] الحسين عمروش، شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع الوكالات الدولية المتخصصة الأخرى في مجال تحقيق الأمن الغذائي والسلام الاجتماعي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة العمل الدولية نموذجا، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 3، العدد 5، الجزائر، 2011، ص154.

بالامتيازات والحصانات التي تتمتع بها المنظمات الدولية بصفة عامة ، بل أن لها مزايا خاصة قننتها في اتفاقية دولية عام 1947، ولها حرمة في مقراتها ، وأخيراً تتحمل المسئولية الدولية عن أعمال موظفيها في حال إحداث ضرر للغير ناجم عن تصرفاتها الضارة ، وتنظم العلاقة بين المنظمات المتخصصة والأمم المتحدة عن طريق إبرام اتفاقات الوصل أو الربط والتي لا تنال من الشخصية القانونية المستقلة لتلك الوكالات.[1]

الفرع الثاني: تمييز المنظمات الدولية غير الحكومية عن الشركات المتعددة الجنسية

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من بين الأعوان الاقتصادية التي تسعى دائما الى تحقيق الارباح والاستمرارية والنمو ولها تأثير واسع على المستوى المحلي والعالمي ولقد تعددت تعريفات الفقهاء للشركات المتعددة الجنسيات حيث عرفها "دافيد أدلمان" هي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم إحدى الدول وتنقل نشاطها إلى الدول الاخرى من خلال فروعها.

وعرفها "ريمون فرنون" أنها منظمة التي يزيد رقم أعمالها او مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تملك تسهيلات او فروع إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر.

وعرفها ميلتون فريدمان أنها الشركة التي تقوم بشكل أو بآخر وحسب اختصاصها باستثمارات مباشرة في أكثر من دولة وتنظم نشاطاتها في الحاضر والمستقبل فيما يخص التسيير والاستراتيجية على المدى الطويل في الإطار الدولي.[2]

---

[1] وسام نعمت إبراهيم السعدي، الوكالات الدولية المتخصصة، على الموقع: https://portal.arid.my/ تم الإطلاع عليه يوم 2023/6/25، على الساعة 17:09

[2] لمزري فريدة، سالمي وردة، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2020، ص 139.

بدأت الشركة متعددة الجنسيات في الانتشار مطلع القرن الماضي وقد درج الباحثون في نشوء الشركات متعددة الجنسيات على تتبع نظرية حركة رؤوس الأموال من النظرية التقليدية إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والانتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لها لكل قراراتها تخطيطا شاملا.[1]

وعرفتها غرفة التجارة العالمية: بأنها الشركات التي تعمل في نطاق عالمي وتساهم بشكل أساسي في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول.

ولقد عرفت الشركات المتعددة الجنسيات بكبر المساحة السوق التي تغطيها بالإضافة إلى امتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم وذلك بسبب امتلاكها امكانيات مادية وبشرية هائلة بالإضافة إلى أن هذه الشركات تمتلك فروع تابعة لها منتشرة في كافة أنحاء العالم.[2]

أن هذه الشركات تتمتع بميزتين هما[3]:

أ. ميزة الوحدة ...التي تتمثل في وحدة اتخاذ القرار ووحدة التصرف والاستراتيجية والموارد الإنسانية والمادية والفنية، فكلاً من الشركة الأم وفروعها ومنشآتها التابعة لها تكون مجموعاً واحداً متكاملاً، ولذلك يمكن النظر للشركة المتعددة الجنسية على أنها نظام من العلاقات المركبة بين جميع

[1] حمزة سلامة نهار الغرير، الشركات متعددة الجنسية وحكم الاستثمار بها، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 41، الأردن، 2022، ص331.

[2] تاجر مريم، الشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة تأثير في النظام الاقتصادي العالمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي –الجزائر، 2019–2020، ص19.

[3] احمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، العراق، 2010، ص119–120.

عناصرها ومكوناتها، فهي عبارة عن مجموعة تدريجية وتسلسلية حيث العلاقة بين فروعها ووحداتها علاقة رأسية وعمودية، كما أنها علاقة تبعية.

ب. ميزة التعدد: فهذه الشركات مكونة من عدة شركات تتمتع بالخاصية القانونية المستقلة ويتم تشكيلها وفقاً لقوانين وطنية متعددة، وتتمتع بجنسيات متعددة، الأمر الذي يثير إشكاليات قانونية يمكن حلها من خلال:

-تطبيق قانون الدولة الأم

-تطبيق كل شركة فرعية قانون الدولة الموجودة على إقليمها.

إن الشركات المتعددة الجنسيات هي من خلق القانون الوطني والدولي، والخاصية المميزة لها الاحتفاظ بالوحدة في إطار تعددي مرن، لا يمكن الإبقاء عليه، إلا بواسطة التعاون الدولي المتبادل بين كل من القانونين الوطني والدولي.

كما أنها تتوفر على موارد مالية كبيرة حيث تمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظرا لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي. وتتعد مصادر تمويلها أيضا من خلال إصدار الأسهم والسندات للمستثمرين الذين يهتمون بالمشاركة في أنشطتها والاستفادة من أرباحها المحتملة، أو تشكيل شراكات مع شركات محلية في البلدان التي تعمل فيها للحصول على تمويل مشترك وتقاسم المخاطر والفوائد[1].

[1] الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 6، الجزائر، 2015، ص89

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للمنظمات الدولية غير حكومية

إن الدولة شخص من أشخاص القانون الدولي التي لها سيادة مستقلة ولها القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات وقد اعترف فقه الدولي المعاصر بالشخصية القانونية الدولية للمنظمات الدولية الحكومية ويترتب على هذا الاعتراف قيام المنظمات بالتصرفات القانونية مثل إبرام العقود والتملك وحق التقاضي، إلا أن المنظمات الدولية غير الحكومية لازال الفقه الدولي لم يتفق بشأن تمتعها بالشخصية القانونية الدولية فهو بين مؤيد ومعارض له:[1]

1. الاتجاه المعارض للشخصية القانونية الدولية للمنظمات الدولية غير حكومية:

لقد أنكر القانون الدولي التقليدي الشخصية القانونية الدولية للمنظمات الدولية غير حكومية كونه هذا الاخير لا يعترف بها الا للدول وقد ظل في هذا الاتجاه حتى منتصف القرن العشرين حيث يرى أن الشخصية القانونية هي ملك للدول ذات السيادة فقط، حيث جعل من السيادة الصفة الأساسية للدولة كشخصيه وكسلطه عليا غير لا للتجزئة أو التصرف أو التصادم في الداخل والخارج، اما بالنسبة للقانون الدولي المعاصر فقد اعترف بالشخصية القانونية الدولية للمنظمات الدولية الحكومية لأن الدولة تطفي عليها سيادتها.[2]

2. الاتجاه المؤيد للشخصية القانونية الدولية للمنظمات الدولية غير حكومية

حتى تتمتع عن منظمات الدولية غير الحكومية بالشخصية القانونية الدولية يجب أن تتحققها فيها سمتين وهما:

---

[1] عبد العالي منه، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون البيئة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي –الجزائر، 2016–2017، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص14.

- أولا: قدرتها على إنشاء قواعد قانونية دولية، وهذا ما يتطلب بدوره امتلاك المنظمة الدولية غير الحكومية لمقر معلوم ووسائل وأجهزة تشريعية.
- ثانيا: أن تكون للكيان أهلية وجوب، وأهلية أداء تسمح له بالتمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات.

من الأنشطة التي قامت بها المنظمات الدولية غير الحكومية والتي خدمت جانبا كبيرا من المجتمع مكنها من التمتع بالشخصية الدولية، حيث أظهرت هذه المنظمات نقاط قوتها وتأثيرها الرئيسي في العلاقات الدولية وجعلت من نفسها شريك فاعل لأنشطة المنظمات الدولية والحكومات فهي تعبر عن موقف الراي العام العالمي وهذا الذي صعب تحقيقه من طرف الحكومات.

أي أن المنظمات دولية غير حكومية تستهل حصول على مركز قانوني دولي وذلك للدور الفعال الذي تلعبه في المنظمات الدولية، والذي يسمح لها بممارسة أنشطتها والدفاع عن مصالحها.[1]

إلا أنه يجب أن تتواجد مجموعة من الشروط الأساسية على منظمات الدولية غير الحكومية حتى ينطبق عليها الاعتراف القانوني وهي كالتالي:

- توافر تنظيم يضم مجموعة من الاشخاص وتضبطه اجراءات داخلية يصطلح عليها بالنظام الأساسي أو لائحة العمل وإدارة للحكم يجسدها هيكل مجلس الإدارة والجمعية العمومية يؤهل لتأسيس منظمة ويتوجه نحو احتياجات حقيقية في المجتمع.
- تحديد أهداف ومجالات النشاط وهو ما يعطي الصفة غير الربحية للمنظمات غير حكومية فهي تقوم أساسا على تحقيق غرض معلوم وهذا أمر أساسي في منظمات الدولية غير الحكومية بل وفي الأشخاص الاعتبارية بصفة عامة فلا يمكن أن تقوم الجمعية إلا إذا كان لها غرض تسعى لتحقيقه من خلال نشاط اعضائها ولا يضفي القانون عليها الشخصية الاعتبارية إلا لتمكينها من بلوغه.

[1] عبد العالي منه، المرجع السابق، ص15.

- إجراءات التسجيل والإشهار حيث يكسب المنظمات غير الحكومية الشخصية القانونية والامتيازات والحقوق.[1]

المطلب الرابع: المركز الاستشاري ومركز المراقب للمنظمات الدولية غير حكومية

إن حصول المنظمات الدولية غير الحكومية على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي ومركز المراقب لدة هيئة الأمم المتحدة من الأساليب الفعالة التي تعزز التعاون بينها ومنه سنتطرق إلى المركز الاستشاري للمنظمات الدولية غير حكومية (الفرع الأول) و مركز المراقب للمنظمات الدولية غير حكومية (الفرع الثاني).

الفرع الاول: المركز الاستشاري للمنظمات الدولية غير حكومية

كان تصنيف المنظمات الدولية غير حكومية قبل القرار 96/ 31 للمجلس مختلف، وبعد صدور هذا القرار فقط تم أخذ بعين الاعتبار المركز الاستشاري للمنظمات الدولية غير الحكومية من أجل تصنيفها وهي كالتالي:[2]

1. **المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري العام:**

توجد مجموعة من الشروط التي تشترط على المنظمة الدولية غير الحكومية حتى تتحصل على المركز وهي كالاتي:

- يجب ان تكون المنظمة الدولية غير الحكومية مهتمة بجميع انشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك اجهزته الفرعية ويجب أن تكون لها القدرة على أن تقدم للمجلس أدلة

[1] ساوس خيرة، سعداني نورة، الشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 1، العدد 2، الجزائر، (د.س)، ص133-136.

[2] لعرج سمير، المركز الاستشاري للمنظمات الدولية غير الحكومية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 3، الجزائر، 2021، ص391.

مرضية على أعمالها وأنشطتها المستمرة التي تسهم بها في بلوغ أهداف الأمم المتحدة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

- أن تكون عضوية المنظمة الدولية غير الحكومية واسعة وتشمل جميع القطاعات الرئيسية للمجتمع وفي عدد كبير من الدول.

وهذه المنظمات تجدها تتمتع بامتيازات وحقوق واسعة في علاقاتها التشاورية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن أمثلة هذه المنظمات التي تتمتع بالمركز الاستشاري العام، غرفة التجارة الدولية والاتحاد البرلماني الدولي واتحاد البنوك العرب.

2. **المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري الخاص:**

حتى تحصل على المنظمات الدولية غير حكومية على المركز الاستشاري الخاص يشترط عليها الشروط التالية:

- أن يكون للمنظمة الدولية غير حكومية اختصاص او اهتمام محدد في بعض ما يدين النشاط التي يغطيها المجلس وأجهزته الفرعية.
- ان تكون المنظمة الغير حكومية معروفة في الميادين التي تعمل فيها.

حسب الإحصائيات فإن هذه المنظمات غير الحكومية تكون أكثر عددا وتتميز عن سابقتها من حيث الحقوق والامتيازات التي تكون أقل من الأولى ومن أمثلة هذه المنظمات: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منظمة العفو الدولية، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة.

3. **المنظمات غير الحكومية المدرجة في القائمة:**

إن الأمين العام للأمم المتحدة وبالتشاور مع المجلس أو مع لجنته المعنية بالمنظمات غير الحكومية يجد أن هذه المنظمات تقدم حسب نطاق اختصاصها مساهمات واعتبرات في أعمال

المجلس وأجهزته الفرعية فيتم إدراجها في سجل يعرف باسم القائمة وتختلف هذه المنظمات الغير حكومية عن سابقاتها من حيث الحقوق والالتزامات التي تتمتع بها والتي تعتبر أقل.[1]

الفرع الثاني: مركز المراقب للمنظمات الدولية غير الحكومية

تهدف المنظمات الدولية من خلال حصولها على مركز المراقب لدى المنظمة الأممية الحصول على مجموعة من الحقوق، لكن لابد من وجود أحكام وقواعد خاصة بشروط منح مركز المراقب داخل منظمة الأمم المتحدة، أي أن مركز المراقب للمنظمات الغير الحكومية لا يتم بطريقه اليه او تلقائيه بل يجب ان تتوافر فيها بعض من الشروط وهي:[2]

- ان تتمتع عن منظمة دولية غير حكومية بأهداف ومبادئ وأنشطة تتماشى مع روح الميثاق الأممي وأهدافه ومبادئه.
- أن تدعم المنظمة غير الحكومية في إطار نشاطاتها أعمال منظمة الأمم المتحدة وتعزيز الوعي بمبادئها.
- أن تبين المنظمة غير الحكومية بوضوح مصادر تمويلها، ان يستمد الجزء الرئيسي من مواردها من مساهمات فروعها الوطنية أو من مساهمات عناصرها او الاعضاء فيها.
- أن يكون للمنظمات غير الحكومية وزن في مجال اختصاصها ولها طابع تمثيلي من خلال تعبيرها وتمثيلها لوجهات نظر قطاعات أساسية في المجتمع أي أن المنظمة الأممية لا تمنح مركز المراقب لأية منظمة غير حكومية تطلبه بل تمنحه لتلك المنظمات التي لها صيت في المجال التي تنشط فيها والتي لها قاعدة شعبية وتواجد فعال داخل المجتمع.

---

[1] لعرج سمير، المركز الاستشاري للمنظمات الدولية غير الحكومية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، المرجع السابق، ص392.

[2] لعرج سمير، مركز المراقب الذي تتمتع به المنظمات الدولية غير الحكومية داخل الأمم المتحدة، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2021، ص 399.

- أن يكون للمنظمة دولية غير حكومية نظام داخلي وهيكلي مصادق عليه من طرف السلطات المختصة داخل الدولة التي يوجد بها المقر الرئيسي للمنظمة أي بمعنى أنه يجب أن تكون المنظمة معترف بها لدى الدولة التي يوجد بها مقرها الرئيسي.
- أن تثبت المنظمة الدولية غير الحكومية انها موجودة منذ سنتين على الأقل من تاريخ استلام طلب الحصول على مركز المراقب.

ويعد مركز المراقب من الوسائل القانونية التي تساعد على إقامة تعاون فعال بين المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة.

خلاصة :

في هذا الفصل نستنتج إن المنظمات الدولية غير الحكومية هي عبارة عن تجمعات لشخصيات هدفهم الرئيسي هو خدمة المجتمع والوقوف على القضايا المهمة التي تمس بسلامة الفرد، وهي منظمة ذات طابع غير ربحي أي أن عملها يدخل ضمن العمل التطوعي والخيري، ولا تجمعها أي اتفاقيات مع الحكومة، حيث ظهرت هذه المنظمات منذ فترات قديمة إلا أنها لم يعطى لها الاعتراف دولي إلى غاية 1994، وذلك للدور البارز الذي تقدمه وتضيفه على الأعمال الدولية.

الفصل الثاني:

انعكاس المنظمات الدولية غير الحكومية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي

تعرفنا على أن المنظمات الدولية غير الحكومية هي هيئات مستقلة وغير ربحية تعمل على مستوى دولي لتحقيق أهداف معينة في مجالات مختلفة مثل الإنسانية، والتنمية، والبيئة، وحقوق الإنسان، والتعليم، والصحة، والمساواة الاجتماعية، والعدالة، والسلام، وغيرها. حيث تختلف المنظمات الغير حكومية عن المنظمات الحكومية في أنها ليست تابعة لأي حكومة ولا تتلقى تمويلها الرئيسي من الحكومات، بل تعتمد على التمويل المستقل من مصادر متنوعة مثل التبرعات، والتمويل الخاص، والمنح، والشراكات، وبما أن مبدأها الأساسي هو العمل الخيري والتطوعي وبشكل عالمي، فهذا يعني أن لها تأثيرا في المنطقة العربية التي تمس مختلف الجوانب، كون الوطن العربي منذ القدم إلى يومنا هذا لازال حافلا بالقضايا وخصوصا تلك التي لها علاقة مع الإنتهاك الإنساني جراء النزاعات والصراعات المتواصلة على المنطقة، وبما أن المنطقة العربية مهمة لنا فإننا في هذا الفص سنتطرق إلى دراسة انعكاس دور المنظمات الدولية غير الحكومية على الواقع الاقتصادي والإجتماعي بالمنطقة.

المبحث الأول: انعكاس المنظمات الدولية غير الحكومية على الواقع الاجتماعي والإقتصادي

تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك البحث والتحليل، والتوعية والتثقيف، والمشاركة في صياغة السياسات، والتأثير على صنع القرار، وتنفيذ المشاريع الميدانية، وتقديم الدعم والمساعدة للمجتمعات المحلية. قد تعمل هذه المنظمات بشكل مستقل أو تتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى لتحقيق الأهداف المشترك، وبما أن الوطن العربي عرف تغييرا اقتصاديا ومجتمعيا في العقد الأخير وبعد القضايا التي تعرض لها هنا يمكن طرح السؤال التالي: فهل كان للمنظمات الدولية غير الحكومية إنعكاس إقتصادي واجتماعي على الوطن العربي؟

المطلب الأول: انعكاس المنظمات الدولية غير الحكومية على النمو الاقتصادي في الوطن العربي

يقع الوطن العربي في شكل كتلة متصلة من الأرض تتوزع على قارتي افريقيا وآسيا ويشمل عددًا من الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منها: البحرين، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عُمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن.[1]

وقد عرف الوطن العربي قديما العديد من المشاكل الاقتصادية بسبب الملامح الجغرافية التي تميز بها كون الصحراء كانت تحتل لوحدها مساحة شاسعة من مساحة الوطن العربي، مع تدني نسبة المراعي عكس الدول الأوروبية وتباعد المسافات وتعسر المواصلات والمبادلات التجارية، وكذلك الاستعمارات والاحتلالات الأوروبية لهذه المنطقة.[2]

في فترة ما بعد الاستقلال للعديد من الدول العربية، كانت العديد منها تعتمد بشكل رئيسي على قطاعات النفط والغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للإيرادات والتصدير. وبفضل تحسن أسعار النفط في بعض الفترات، بدأت تشهد هذه الدول تغيرا اقتصاديا. ومع ذلك، تعتمد العديد من الدول العربية أيضًا على قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات المالية. وقد شهدت بعض الدول تحسنًا في تلك القطاعات وتنويع قواعدها الاقتصادية.

[1] صبري فارس الهيثي، حسن أبو سمور، جغرافيا الوطن العربي، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص11.

[2] عبد الرحمان حميدة، جغرافيا الوطن العربي، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، 1997، ص11.

لكن مع تحولات الأحداث العالمية والتحديات المحلية والإقليمية، تأثر الوضع الاقتصادي في العالم العربي بصعوبات مثل تقلبات أسعار النفط، والصراعات السياسية والاضطرابات، والانكماش الاقتصادي، وتحديات البطالة والفقر والتضخم[1].

إلا أن هذا الوضع يختلف من دولة إلى أخرى في الوطن العربي، فمثلا دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت والسعودية منذ بداية القرن الحادي والعشرين عرفوا قفزة سريعة وكبيرة في التطور الاقتصادي وذلك بالاعتماد التكنولوجيا والاستثمار، لكن لا يظهر ذلك في باقي الدول العربية كالجزائر ولبنان ومصر والمغرب وغيرها من هذه الدول رغم سعيها الكثيف لتحقيق التنمية.

وهذا ما أدى إلى ظهور بعض المنظمات الدولية غير الحكومية التي تسعى إلى تعزيز القضايا الاستدامة الاقتصادية من خلال تمويل مشاريع استثمارية بدافع قتل مشكل البطالة وتحقيق التقدم الاقتصادي.

ومن بين بعض المنظمات الدولية غير حكومية التي لها انعكاس في الواقع الاقتصادي في الوطن العربي الغرفة التجارية الدولية.

أولا: تعريف الغرفة التجارية الدولية

الغرفة التجارية الدولية، هي منظمة دولية غير حكومية تعمل على تعزيز التجارة والاستثمار العالمي. تأسست الغرفة التجارية الدولية في عام 1919 وتتخذ من باريس مقرًا لها.

تهدف الغرفة التجارية الدولية إلى تعزيز التعاون والتفاهم بين الشركات والمؤسسات التجارية حول العالم وتعزيز القوانين والمعايير التجارية العالمية. تلعب الغرفة دورًا رائدًا في تطوير قواعد التجارة الدولية وتحسين بيئة الأعمال العالمية.

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تر: عبد السلام رضوان، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجيا والسياسية)، الكويت، 1990، ص62-70.

تقدم الغرفة التجارية الدولية مجموعة واسعة من الخدمات والمبادرات، بما في ذلك وضع المعايير التجارية الدولية، وتسوية المنازعات التجارية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتوفير المعلومات والأبحاث والتدريب في مجال التجارة الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الغرفة التجارية الدولية بتمثيل المصالح التجارية العالمية أمام المنظمات الدولية الأخرى مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. تعمل الغرفة على تشجيع الحوار والتعاون بين القطاع الخاص والحكومات والمؤسسات الدولية لتعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة العالمية[1].

ومن أهداف الغرفة التجارية الدولية (ICC) تتمحور حول تعزيز التجارة العالمية وتحسين بيئة الأعمال العالمية. وفيما يلي بعض الأهداف الرئيسية لـ:ICC

1. تعزيز النظام التجاري العالمي: تسعى الـ ICC إلى تعزيز قواعد التجارة العالمية ودعم النظام التجاري المفتوح والشفاف. تشجع على إزالة العوائق التجارية وتعزيز الحوكمة التجارية العالمية.
2. وضع المعايير والممارسات التجارية الدولية: تلعب الـ ICC دورًا رائدًا في وضع المعايير والقواعد التجارية العالمية. تطور قوانين الأعمال الدولية والممارسات التجارية الأفضل وتساهم في إنشاء بيئة تجارية موحدة ومنصفة[2].

[1] شيخ لونيس ياسين، يكيري رمضان، دور المنظمات الاقتصادية الدولية في تنظيم النشاط الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2019، ص33.

[2] عمر إسماعيل سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص143-150.

3. تسوية المنازعات التجارية: تعمل الـ ICC على تسهيل وتسوية المنازعات التجارية بين الشركات والمؤسسات. توفر خدمات التحكيم والوساطة لحل النزاعات التجارية بطرق سريعة وفعالة[1].

4. تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات: تسعى الـ ICC لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات وتشجيع السلوك التجاري المسؤول. توفر إطارًا للأعمال التجارية المستدامة والأخلاقية وتعزز المساهمة الاجتماعية والبيئية للشركات.

5. تمثيل المصالح التجارية العالمية: تمثل الـ ICC المصالح التجارية العالمية وتتفاوض نيابة عن الأعضاء في القضايا التجارية الدولية وتعمل على تعزيز حوار الأعمال مع الحكومات والمنظمات الدولية.

عبر هذه الأهداف، تسعى الـ ICC لتعزيز التجارة العالمية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز بيئة الأعمال الدولية للشركات والمؤسسات.

ومن الأهداف التي تجمع الجزائر بالغرفة الدولية للتجارة تسبغ المادة 3 من النظام الأساسي الطابع المهني على اللجنة وتحدد اهدافها كما يلي:[2]

- المساهمة في ترقية التجارة الدولية والخدمات والاستثمار.
- ترقية ونشر الاليات وتسهيل التجارة الدولية.
- ترقية الوسائل الودية لحل النزاعات: المصالحة، الوساطة، التحكيم.
- تطوير العلاقات مع الغرفة الدولية للتجارة واللجان الوطنية التابعة لها.

[1] مرام الهناندة، أهمية دور الغرفة التجارية الدولية، مقال منشور على الموقع: www.mohamah.net/law

[2] بعلوج أسماء، غرفة التجارة الدولية في ميزان القانون والاجتهاد القضائي الجزائريين، مجلة صوت القانون، المجلد 7، العدد 3، الجزائر، 2021، ص 229.

وبصفة عامة القيام بأي نشاط له علاقة مباشرة او غير مباشرة بأهدافها أو يعمل على تطويرها.

وتحدد المادة 4 من النظام نشاطات اللجنة كما يلي:[1]

– وضع الوسائل الضرورية والمعقولة لتحقيق اهداف الغرفة الدولية.

– المساهمة في وضع اجراءات المصالحة والوساطة والتحكيم وتطوير ونشر كل ما يتعلق بهذه الوسائل الودية.

– تقديم الخدمات لأعضائها.

– تطوير مختلف العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين ومع المنظمات التي يتعاملون معها.

– تزويد السلطات والهيئات الجزائرية بالبرامج المصادق عليها من طرف الغرفة الدولية للتجارة.

– التعاون والتبادل المستمر مع مقر الغرفة والمساهمة في المواضيع المتناولة من طرف الغرفة الدولية خاصة تلك المتعلقة باللجنة.

– وضع في متناول الاعضاء مختلف المعلومات الخاصة بالغرفة الدولية وبالأخص تقارير النشاطات الخاصة بأعمال اللجنة والدراسات والوثائق الدورية.

– تعيين ممثل لدى المجلس العالمي للغرفة وكذا ممثل لدى اللجان وأفواج العمل للغرفة التجارية الدولية.

– اقتراح محكمين مؤهلين ومتوفرين ومعتمدين لدى المحكمة الدولية التابعة للغرفة التجارية الدولية.

[1] بعلوج أسماء، المرجع السابق، ص230.

وبالتالي فإن إدراك الجزائر وغيرها من الدول العربية لأهمية الدور الذي تلعبه الغرفة في مجال توحيد المصطلحات والقواعد التي تحكم عقود التجارة الدولية وغيرها من القضايا قد كلله تأسيس لجان الغرفة التجارية الدولية في كل هذه الدول العربية.

المطلب الثاني: انعكاس المنظمات الدولية غير الحكومية على الواقع الاجتماعي في الوطن العربي

يعرف الواقع الاجتماعي في الوطن العربي على أنه متنوع ومعقد، حيث يتأثر بعوامل اجتماعية، اقتصادية، سياسية، وثقافية. يعاني الوطن العربي من تحديات ومشكلات اجتماعية تشمل البطالة، التهميش، الفقر، الفساد، التمييز، وتفاقم الفجوات الاجتماعية[1].

واحدة من أبرز التحديات الاجتماعية هي التوظيف والبطالة. يواجه الكثير من الشباب العرب صعوبة في الحصول على فرص عمل ذات جودة وملاءمة، مما يؤثر على استقرارهم الاقتصادي وتحقيق تطلعاتهم. كما تزداد المشكلات الاجتماعية مثل التهميش والفقر في بعض المناطق النائية والمحرومة، حيث يعاني السكان من صعوبة في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية.

يعاني الوطن العربي أيضًا من تحديات في مجال حقوق الإنسان والمساواة. يشمل ذلك التمييز والعنف ضد المرأة، وقلة المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء، وتقييد حرية التعبير وحقوق المجتمعات المحلية والأقليات[2].

[1] فارس رشيد البياتي، واقع الوطن العربي اجتماعياً واقتصادياً وسياسيا، تم نشره على الموقع: https://www.politics- تم الإطلاع عليه يوم 13 جوان 2023.

[2] فارس رشيد البياتي، واقع الوطن العربي اجتماعياً واقتصادياً وسياسيا، تم نشره على الموقع: https://www.politics- تم الإطلاع عليه يوم 13 جوان 2023.

مع ذلك، هناك جهود مستمرة لمواجهة هذه التحديات وتحسين الوضع الاجتماعي في الوطن العربي. تتضمن هذه الجهود تعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكين المرأة والشباب، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، وتعزيز التعليم وتوفير فرص العمل اللائقة، وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية.

وبما أن المنظمات الدولية غير الحكومية ترتكز اهتماماتها وأنشطتها على قضايا ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان وحماية البيئة وتحقيق السلام والمساعدة في قضايا الحروب، ولهذا فقد برزت أهمية هذه الأدوار التي تضطلع بها المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق وظائف اجتماعية بالغة الأهمية في الوطن العربي.[1]

ويمكن القول أن المنظمات الدولية غير الحكومية لها تأثير ملموس على الواقع الاجتماعي في بعض بلدان الوطن العربي مثل لبنان مثلا نظرا للظروف التي مرت عليه، وذلك من خلال جهودها في مختلف المجالات الاجتماعية. حيث تسعى بعض المنظمات على تعزيز التنمية المجتمعية من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وتعزيز فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية في المناطق المحرومة. على سبيل المثال، تقدم منظمات مساعدات إنسانية للمتضررين من النزاعات والأزمات الإنسانية وتعمل على بناء المدارس والمستشفيات وتوفير المياه النظيفة والإسكان[2].

[1] سيد المين ولد سيد عمر الشيخ، المنظمات غير الحكومية والسيدة القومية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 1، موريتانيا، 2021، ص240.

[2] العقيد الركن حسن جوني، المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، مجلة الدفاع الوطني، العدد 89، 2014، تم الإطلاع عليه على الموقع: https://www.lebarmy.gov.lb/ يوم 2023/06/15.

كما أنها تقدم برامج تعليمية وتدريبية لتعزيز المعرفة وتطوير المهارات لدى الشباب والبالغين. تقوم بإنشاء مراكز تعليمية وتدريبية وتوفير المواد الدراسية والتجهيزات اللازمة. وتعمل أيضًا على تعزيز التعليم في المناطق النائية وتحسين فرص التعليم للفئات المهمشة.

تدعم المنظمات الدولية غير الحكومية المشاريع الاقتصادية والريادية وتعزز فرص العمل والتنمية الاقتصادية المستدامة. تقدم التمويل والدعم الفني والاستشارات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الاجتماعية. تساهم في تعزيز القدرات الاقتصادية للأفراد وتشجيع الابتكار وتطوير القطاعات الاقتصادية المحلية خصوصا في المجال الزراعي والريفي[1].

كما سعت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية وبالاشتراك مع مختلف المنظمات الدولية أو المتخصصة ومع هيئة الأمم المتحدة في منطقة آسيا والشرق الأوسط إلى استعراض برنامج عمل للتصدي للقضايا الاجتماعية مثل إرساء برامج التعليم وتقديم خدمات في الصحة والتغذية والتنمية وكذلك النهوض بقضايا المرأة خصوصا المرأة الفلسطينية.[2]

المطلب الثالث: تحديات ومعوقات النمو الاقتصادي في الوطن العربي

تعتمد الاقتصادات العربية كما هو معروف منذ القدم بشكل رئيسي على الاعتماد النفطي والغازي، حيث تمتلك بعض الدول الموارد الطبيعية الغنية بهذه الموارد. ومع ذلك، فإن هذا الاعتماد الشديد على القطاع النفطي عرضها لمخاطر عديدة، مثل التقلبات في أسعار النفط العالمية والتغيرات في الطلب العالمي على النفط، علاوة على ذلك، فإنها تحديات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي، مثل التوظيف العالي ونقص المهارات والتحديات السياسية والاجتماعية. فحسب الإحصاءات فإن

[1] العقيد الركن حسن جوني، المرجع السابق.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام 2020، هيئة الأمم.

بعض الدول العربية تعاني من معدلات بطالة عالية بين الشباب، مما يؤثر على استقرار الاقتصاد وتنميته.

لكن من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، نجد أن الدول العربية تسعى إلى تنوي مصادر الدخل الوطني وتطوير القطاعات الأخرى غير النفطية، مثل الصناعة والسياحة والزراعة والتكنولوجيا. إلا أن جملة من التحديات والمعوقات تظل تواجه الدول العربية ومن بينها:

أولا: معوقات النمو الاقتصادي لدى دول الوطن العربي[1]

1. التزايد السكاني: يواجه الدول العربية زيادة مستمرة في عدد السكان، وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة نظراً لعدم توافر فرص العمل بنسبة تلبي الاحتياجات العمالية. كما قد يكون هناك نقص في المهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل.
2. نقص فرص العمل للشباب والمثقفين: يواجه الشباب والمثقفون صعوبة في العثور على فرص عمل مناسبة، وذلك بسبب ضعف الاستثمار في المشاريع الاقتصادية والإنتاجية التي توفر فرص العمل. هذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وتهاجر الكفاءات العالية بحثًا عن فرص عمل أفضل في الخارج.
3. سيطرة القطاع العام: يشهد القطاع العام سيطرة كبيرة على القطاعات والمؤسسات الإنتاجية، وهذا يترافق مع سوء إدارة وانتشار الفساد. يجب على الدول العربية النظر في تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، الذي يمكنه زيادة الاستثمارات وتحسين فرص العمل والإنتاج.

[1] نزار عبد القادر، الاقتصاد العربي بين العام والخاص تحدّيات ومعوّقات وفرص، مجلة الدفاع الوطني، العدد 104، لبنان، 2018، على الموقع: https://www.lebarmy.gov.lb/ تم الاطلاع عليه في: 10 جوان 2023.

4. ضعف البنية التحتية والخدمات: تعاني الدول العربية من ضعف في البنية الإنتاجية للقطاعات الصناعية والزراعية والسياحية، مما يعيق تنمية هذه القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية التي تساهم في تعزيز الإنتاجية والتنافسية.

5. الاعتماد على الثروات الطبيعية: تعتمد العديد من الدول العربية على عائدات الثروات الطبيعية مثل النفط والغاز لتمويل موازناتها. ويتم استثمار الفوائض في خارج البلاد، مما يزيد من التباين الاقتصادي ويقيد الاستدامة الاقتصادية المستقلة.

6. التباين الاقتصادي بين الدول العربية: يوجد تباين اقتصادي كبير بين الدول العربية بسبب العوامل السياسية والاجتماعية وغيرها، وهذا يؤدي إلى عدم توافر الفرص لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وتحقيق النمو المشترك.

7. التبعية الاقتصادية: تعتمد معظم الدول العربية على الاقتصاديات الكبرى، وتفتقر إلى تبني مسار تنموي مستقل يمكنه التفاعل مع الدول العربية الأخرى والتأثير فيها[1].

هذه المشكلات تتطلب تبني سياسات اقتصادية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين البنية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

ثانيا: التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي لدى دول الوطن العربي

تتلخص تحديات النمو الاقتصادي فيما يلي:[2]

---

[1] نزار عبد القادر، الاقتصاد العربي بين العام والخاص تحدّيات ومعوّقات وفرص، مجلة الدفاع الوطني، العدد 104، لبنان، 2018، على الموقع: https://www.lebarmy.gov.lb/ تم الاطلاع عليه في: 10 جوان 2023.

[2] عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية – المنهج والنظرية والتطبيق، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص44-45.

1. الأداء الاقتصادي: يعتبر أداء الاقتصاد أمرًا حاسمًا لمستقبل الدول العربية في العقود القادمة.
2. العولمة: تحتاج الاقتصاديات العربية إلى تكامل اقتصادي قوي يسمح لها بمواجهة تحديات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي.
3. الاستقلال السياسي: يرتبط استقلال الاقتصاد بالاستقلال السياسي، وهما عاملان مترابطان.
4. التخطيط التنموي الاقتصادي: هناك ضعف في التخطيط التنموي الاقتصادي في الدول العربية.
5. البطالة: تعد البطالة واحدة من أكثر التحديات التي تواجه عملية التنمية في الدول العربية.
6. التراكم الرأسمالي: يشكل التراكم الرأسمالي الأساس لعملية التنمية في الدول العربية ويساهم في التغلب على عقبات التنمية وتحقيق النمو الذاتي.
7. نمو الإنتاجية: قد لا يتحقق النمو إذا لم يرتفع معدل الإنتاجية، حيث تتأثر التنمية والإنتاجية ببعضهما البعض.
8. البنية الاجتماعية: لها تأثير رئيسي في وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذها.
9. السياسات الاقتصادية: يجب على الدول العربية اعتماد سياسات اقتصادية مالية ونقدية وتجارية تؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي.
10. التنمية القطاعية[1]: يجب التركيز على تنمية القطاعات الاستراتيجية ومجموعة الشركات الاستراتيجية، بالإضافة إلى التنمية الإقليمية، حيث يساهم كل ذلك في تعزيز القدرة على التنمية الاقتصادية.

[1] شيبوط سليمان، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية – رؤية مستقبلية–، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 2، جامعة الجلفة–الجزائر، (د.س)، ص110.

11. تكنولوجيا المعلومات: من الضروري وضع خطة شاملة لتطوير التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات، ويجب أن تكون هذه الخطة مدعومة من قبل القيادة السياسية العليا.
12. البحث والتطوير: يمكن للبحث والتطوير العلمي أن يساهم في حل المشكلات التي تواجه الدول العربية، عندما يرتبط بالبيئة السياسية المناسبة.
13. الإدارة الاقتصادية: تعكس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية فشل إدارة شؤون البلاد وعدم استغلال الإمكانات الطبيعية والزراعية والتجارية والاستثمارية المتاحة.
14. الإطار القانوني: تتسم الفلسفة الاقتصادية في الدول العربية بالضعف في تحديد الإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم أسس وقواعد السياسة الاقتصادية.
15. الفكر الاقتصادي المحلي: تعود أسباب التخلف إلى عدم وجود نظريات اقتصادية تنبع من داخل المجتمعات العربية.

تواجه الدول العربية تحديات متعددة في مجال النمو الاقتصادي، ومعالجة هذه التحديات يتطلب تنسيق وجهود مشتركة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين مستوى الحياة للمواطنين.

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال التنمية البيئية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي

لقد برز دور المنضمات الدولية غير الحكومية في مجالي التنمية البيئية وحماية حقوق الإنسان والذي أثر بدوره على الفكر المجتمعي في المنطقة العربية وزاد الاهتمام بهذا الجانب كثيرا وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: فعالية المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال التنمية البيئية في الوطن العربي

في القرن الماضي، ولا سيما في السنوات الخمسين الماضية، عانت المنطقة تغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية عميقة، انعكست كلها في زيادة الضغوط على البيئة. إن تنامي اقتصاد النفط، وبخاصة منذ ازدهاره في سبعينيات القرن العشرين، كان له أثر عميق في المنطقة بأكملها، فقد حدث توافر متزايد للموارد والاستثمارات في وقت كانت فيه معظم البلدان العربية بحاجة إلى مثل هذه الموارد لغايات تنموية في مرحلة ما بعد الاستقلال. وفي البلدان الغنية بالنفط استخدمت عائدات الموارد لتمويل مشاريع تنموية ضخمة، أما تلك غير المنتجة للنفط فقد اعتمدت على التحويلات النقدية إلى الوطن من العمال الذين يعملون في البلدان النفطية التي، بدورها، قدمت المساعدات والاستثمارات، ودعمت المشاريع التنموية أيضاً.

لكن التنمية السريعة التي تلت لم تكن مراعية أو صديقة للبيئة بشكل خاص، فعلى سبيل المثال، ورغم ضعف القطاع الصناعي في المنطقة حالياً، فقد تحملت هذه المنطقة عبء الكثير من الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، وخاصة تلك المتعلقة بالبتروكيميائيات. لم تعتبر الصناعات المعتمدة على النفط والغاز والصناعات المرتبطة بهما مستدامة بيئيا على المدى الطويل[1].

ولهذا فقد لعبت المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال البيئة جزءًا هامًا من الجهود العالمية لحماية البيئة والتصدي للتحديات البيئية التي تواجه العالم اليوم. تهدف هذه المنظمات إلى تعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وتشجيع التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج متنوعة.

[1] مي جردي، ريم فياض، عباس الزين، التدهور البيئي في الوطن العربي (التحدي للاستدامة الحياة)، مجلة المستقبل العربي، (د.ب)، 2015، ص 3

تعمل المنظمات البيئية غير الحكومية بشكل مستقل عن الحكومات، مما يمنحها مرونة وحرية في تنفيذ أنشطتها والتعبير عن مواقفها بشكل غير مقيد. حيث تعتمد هذه المنظمات على التمويل من المساهمات الطوعية والتبرعات والشراكات مع القطاع الخاص والجهات الدولية لتنفيذ مشاريعها.

تشمل أهداف المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال البيئة حماية التنوع البيولوجي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومكافحة التغير المناخي، والتصدي للتلوث البيئي، وتعزيز الاستدامة في القطاعات المختلفة مثل الزراعة والصناعة والنقل. تعمل هذه المنظمات على توفير البحوث العلمية والبيانات والتوعية والتدريب، وتسعى للتأثير على صنع القرار ووضع السياسات البيئية على المستوى العالمي والمحلي[1].

ومن بين هذه المنظمات الدولية غير الحكومية التي لعبت دورا هاما في المجال البيئي:

أولا: منظمة السلام الأخضر:

تُعتبر منظمة السلام الأخضر منظمة عالمية مستقلة تهتم بشؤون البيئة وتشتهر بعدة أسماء. تُعرف باللغة الإنجليزية باسم"Greenpeace" ، وتُعرف في اللغة العربية باسم "غرينبيس" أو "جرينبيس" أو "جرين بيس" أو "جماعة السلام الأخضر". تأسست المنظمة في عام 1971 في فانكوفر بكندا وتتألف من السلام الأخضر الدولية التي تتخذ مقراً لها في أمستردام بالهولندا، بالإضافة إلى وجود مكاتب السلام الأخضر في جميع أنحاء العالم[2].

[1] بوطوطن سميرة، دور المنظمات في حماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون عام معمق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018-2019، ص27-30.

[2] خليل حسين، التنظيم الدولي، المجلد الأول، النظرية العامة والمنظمات العامة، البرامج والوكالات المتخصصة، دار المنهل اللبناني، ط1، لبنان، 2010، ص 456.

تعمل المنظمة بشكل مستقل عن الحكومات، وتتكون من مكاتب محلية وإقليمية تعمل تحت تراخيص تمنح لها لاستخدام الاسم. يتم إدارة كل مكتب من مكاتب المنظمة من خلال مجلس إدارة يُعين ممثلاً عن المكتب، ويُعرف هذا الممثل بأمين المجلس.

تُعتبر منظمة السلام الأخضر منظمة غير حكومية، وتحتل المرتبة الاستشارية العامة. تهتم هذه المنظمات بمجموعة واسعة من قضايا المجتمع، مثل الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة والرابطة العالمية الإسلامية وروتاري الدولية واتحاد البنوك العربية، بالإضافة إلى منظمة السلام الأخضر[1].

ومن ملحقاتها:

- منظمة الصليب الأخضر الدولية:

تأسست منظمة الصليب الأخضر الدولية كمنظمة بيئية غير حكومية عام 1993 في جنيف بسويسرا على يد الزعيم السابق للاتحاد السوفياتي، ميخائيل كورباتشوف. تأسست المنظمة استنادًا إلى نتائج قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام 1992. تهتم المنظمة بدراسة قضايا البيئة وتقديم دراسات حول الحلول الممكنة[2].

تمكنت منظمة الصليب الأخضر الدولية من جذب ثلاثين منظمة دولية أخرى ذات صلة بقضايا البيئة للانضمام إليها. تقوم المنظمة بتنمية علاقات مع الأمم المتحدة وتعمل على التعاون معها في حماية البيئة من الكوارث والتلوث. برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد خصص جائزة "أبطال الأرض" لتكريم الأفراد الذين يساهمون في حلول بيئية مبتكرة ودعم قضايا البيئة. وقد حصلت المنظمة أيضًا على الصفة الاستشارية لدى مجلس أوروبا[3].

---

[1] شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص314.

[2] منور أوسرير، أ. محمد حمو، الإقتصاد البيئي، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2010، ص212.

[3] منور أوسرير، أ. محمد حمو، مرجع سابق، ص212.

- جماعة الخط الأخضر في إقليم الخليج العربي

جماعة الخط الأخضر في إقليم الخليج العربي هي أول جماعة خضراء تعمل في المنطقة وتشترك في أهداف جماعات الخضر حول العالم. تعتبر هذه الجماعة نموذجًا فعّالًا للنشاط البيئي وتعزيز الوعي البيئي ومواجهة أي تهديدات تواجه البيئة.

قامت جماعة الخط الأخضر بأول تجمع بيئي سياسي في تاريخ الشرق الأوسط، المعروف باسم "تجمع نفوق الأسماك"، والذي نظم أمام البرلمان الكويتي بعد حادثة نفوق الأسماك. هدف التجمع كان التعبير عن رفضهم القاطع لطرق التعامل مع الكارثة وضغط النواب لعقد جلسة طارئة لبحث أسباب هذا الحادث. وقد حققت الجماعة نجاحًا في تحقيق هذا الهدف.

تتمتع جماعة الخط الأخضر بالاستقلالية الكاملة وحرية التحرك البيئي في جميع جوانب المجتمع. وهي لا تتعرض لأي ضغوط من أي جهة، بل تمتلك قوة سياسية واجتماعية تسعى للحفاظ على البيئة وتضعها ضمن أهدافها الرئيسية[1].

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان

تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دورًا جديدًا ومتزايدًا في مجالات التنمية، حيث تتجاوز في كثير من الأحيان حدود الدول للدفاع عن قضايا تهم المجتمع الإنساني بأسره. تشمل هذه القضايا السيطرة على التسلح ومكافحة خطر الألغام الأرضية وتحسين ظروف العمل في القطاعين الحكومي والخاص، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك شبكة من المنظمات غير الحكومية التي تعبر الحدود، مما يسهم في تشكيل مجتمع مدني عالمي. يمثل هذا التحول تحديًا خطيرًا للسلطة، حيث يتولى

[1] محمد حسام محمود لطفي، الحماية القانونية للبيئة المصرية، دراسة للقوانين الوضعية والاتفاقيات الدولية النافذة، القاهرة، مصر، 2001، ص131

مجموعات ذات مصالح خاصة سلطة غير مسؤولة. تعتبر المنظمات غير الحكومية ذات طبيعة خاصة، حيث تعمل بشكل غير هادف للربح وتتبع فلسفة العمل التطوعي والخدمي. تضم هذه المنظمات العديد من الخبرات والكفاءات والكوادر المدربة والمتمرنة، مما يتيح لها القدرة على العمل الإيجابي في مجال حقوق الإنسان.

تبرز المنظمات غير الحكومية، وخاصة في زمن العولمة، كآلية فعالة ومهمة في ضمان حقوق الإنسان وتعزيز احترامها على أرض الواقع. فقضايا حقوق الإنسان أصبحت واحدة من أبرز القضايا التي تشغل الرأي العام في جميع قطاعاته واتجاهاته الرسمية والشعبية، وتلعب المنظمات غير الحكومية دورًا بارزًا في تعزيز ضمانات وآليات حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي[1].

ومن بين هذه المنظمات:

أولا: المنظمة العربية لحقوق الإنسان:[2]

بناءً على الحاجة الماسة للدفاع عن حقوق وحريات المواطن العربي داخل الوطن العربي وخارجه، وتأكيد الضمانات الدستورية والقانونية لحمايتها من أي انتهاك، أصبح من الضروري تشكيل منظمة عربية تعزز وتحمي هذه الحقوق الثابتة على مستوى الوطن العربي. تهدف هذه المنظمة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز مبادئ استقلال القضاء وسيادة حكم القانون.

[1] نجوى سمك، خريطة المنظمات غير الحكومية في مصر واليابان. في نجوى سمك وآخرون(محرر)،"دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة. القاهرة، مصر، 2002، ص 33-35.

[2] الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية، (الناشر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، القاهرة، 2005)، ص 448.

استجابةً لهذه الحاجة، قام مجموعة من المواطنين العرب بتأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في اجتماع تأسيسي عُقد في مدينة ليماسول بقبرص في 1 ديسمبر 1983. حضر الاجتماع حوالي 100 شخصية عربية من المفكرين وأساتذة الجامعات ورجال السياسة والصحافة. في هذا المؤتمر، تم الإعلان عن تشكيل منظمة عربية شعبية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان في الوطن العربي، وتمت الموافقة على النظام الأساسي وانتخاب مجلس الأمناء برئاسة القائد المصري والوزير السابق فتحي رضوان.

وجاء في مقدمة النظام الأساسي أن حقوق الإنسان العربي وحرياته الأساسية هي حقوق وحريات أصيلة وثابتة لا يمكن التنازل عنها، وتستند إلى القيم الأساسية في التراث الفكري العربي والإسلامي، وتعتمد على المبادئ العامة الموجودة في الدساتير العربية. ونظرًا لأن تجاهل حقوق الإنسان العربي أو انتهاكها يؤدي إلى إضعاف الوطن وتقويض طاقات المواطن، قرر المجتمعون تأسيس منظمة تطوعية غير حكومية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته في الوطن العربي باستخدام وسائل سلمية مشروعة. وقد تم اختيار قبرص لعقد الاجتماع التأسيسي بسبب رفض الدول العربية استضافة الاجتماع على أراضيها، مما دفع الأعضاء المؤسسين إلى عقد الندوة في أقرب مكان إلى المنطقة العربية.

موارد التمويل: تعتمد المنظمة على تمويلها من خلال اشتراكات وتبرعات الأعضاء، وعائدات بيع مطبوعاتها، بالإضافة إلى الودائع التي تم جمعها من تبرعات أعضائها عند تأسيسها. وتتميز المنظمة بعدم قبول أي تبرعات حكومية.

قضية التمويل كانت وما زالت إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه عمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تشابها مع منظمات المجتمع المدني الأخرى في الوطن العربي. وتعود هذه المشكلة إلى عدة أسباب، منها[1]:

1. رفض الحكومة المصرية لعدة طلبات لتسجيل المنظمة قانونيًا، وصدور الأمر العسكري رقم 4 لسنة 1992 الذي يقيد أنشطة جمع التبرعات بموافقة الحاكم العسكري في مصر.
2. رفض الحكومة المصرية لتسجيل المنظمة، مما يعني عدم قدرتها على فتح حساب في أحد البنوك المصرية التي تتطلب وجود مستند التأسيس كشرط للفتح.
3. رفض المنظمة الاعتماد على التمويل الأجنبي، على الرغم من توفره، وذلك لعدة أسباب:

- رغبة المنظمة في تقديم نموذج للاعتماد على الذات في عمل المنظمات غير الحكومية.
- حاجة المنظمة لتعزيز شرعيتها الاجتماعية، مقابل فقدانها شرعيتها القانونية، من خلال الاعتماد على تمويل من المجتمع كتعبير عن احتياجها للدعم.
- مخاوف المنظمة من أن التمويل الغربي سيؤثر على مصداقيتها في الدعوة لحقوق الإنسان، خاصةً أن حقوق الإنسان اعتبرت في الأصل مفهومًا غربيًا.

تعتمد المنظمة على جميع الوسائل والأساليب المتوافقة مع أهدافها، ولا سيما تلك المنصوص عليها في هذا الفصل، من أجل تحقيق هذه الأهداف. وبذلك، فإنها لا تنحاز لأي نظام عربي أو تعارضه، ولكنها تسعى للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته.

[1] ماجدة على صالح، في نجوى سمك والسيد صدقي عابدين (محرران) في دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، مصر، 2002، ص 92.

- تعمل المنظمة على اعتماد وسائل تهدف إلى نشر الوعي بحقوق المواطن الشرعية وتعزيز التزامه بها، من خلال وسائل الاتصال ووسائل الإعلام المتنوعة مثل المطبوعات والندوات والمؤتمرات وغيرها.
- تسعى المنظمة في سبيل تحقيق أهدافها إلى تعزيز الروابط والتنسيق مع جميع المنظمات والهيئات والجماعات العربية والأفريقية والدولية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان.
- تستخدم المنظمة جميع الوسائل المتاحة، بغض النظر عن الاعتبارات السياسية، للإفراج عن الأشخاص المعتقلين أو المحتجزين أو تقييدهم بسبب آرائهم السياسية أو معتقداتهم الدينية أو أي معتقدات يحملونها وفقًا لضمائرهم، بغض النظر عن أصلهم العرقي أو جنسهم أو لونهم أو ديانتهم، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يتم احتجازهم أو تقييدهم بسبب أسباب أخرى.

لعبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان دورًا هامًا في تعزيز احترام حقوق الإنسان. استمرت جهود المنظمة في المساهمة الفكرية في الحوار المستمر حول مفاهيم حقوق الإنسان. وأبدت المنظمة اهتمامًا مستمرًا بالحوار حول مفاهيم الإسلام وحقوق الإنسان، ونظمت العديد من الحلقات النقاشية التي شارك فيها كتاب ومفكرين إسلاميين ومسيحيين. كما ساهمت المنظمة في عدد من البرامج التلفزيونية المختصة بنفس الموضوع وشاركت في العديد من الندوات العربية والدولية[1].

بالإضافة إلى ذلك، أولت المنظمة اهتمامًا خاصًا لمناقشة مفاهيم التدخل الدولي الإنساني، كما تم ذكره في هذه الدراسة.

[1] إبراهيم حسين معمر، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان (حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان)، دراسة لاستكمال متطلبات الماجستير، جامعة القاهرة قسم العلوم السياسية، مصر، 2010-2011، ص34-39.

وبالتزامن مع ذلك، قامت المنظمة بإصدار تقرير سنوي عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، حيث يسلط الضوء كل عام على معاناة عشرات الملايين من المواطنين العرب في المناطق التي تعاني من تراكم الأزمات، بسبب الاحتلال الأجنبي في فلسطين والعراق والجولان، وبسبب النزاعات المسلحة في السودان واليمن والصومال. وبالإضافة إلى ذلك، يسلط التقرير الضوء على معاناة المهاجرين والنازحين الذين يعانون بسبب الاحتلال والنزاعات المسلحة، حيث يجدون أنفسهم بلا أي حماية جدية لحقوقهم، سواءً بموجب معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان أو معايير القانون الدولي الإنساني.

ثانيا: اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة دولية غير حكومية، نشأت بسويسرا، كانت العضوية في بادئ الأمر فقط للأفراد ذوي الجنسية السويسرية، إلا أنها بدأت في تعيين عددا من موظفي اللجنة من جنسيات أخرى، حتى أصبحت تضم ما بين 16 إلى 25 عضوا.[1]

من أهداف هذه اللجنة سعيها وراء تعزيز وتقوية قواعد القانون الدولي الإنساني، والمبادئ الإنسانية العالمية، وتتبع مبادئ وأسس أساسية تقوم عليها عملياتها. وفيما يلي بعض المبادئ والأسس الرئيسية للجنة الدولية للصليب الأحمر[2]:

1. الحيادية: تتمسك اللجنة بالحياد المطلق وتتجنب التورط في الصراعات والمناحي السياسية، وذلك لضمان الوصول إلى جميع الأشخاص المحتاجين بشكل عادل ومستقل.

[1] عمر الحفصي فرحاتي وآخرون، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 213-214.

[2] أنظر: كمال بلة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر كآلية لتنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص منازعات عمومية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017، ص32-34.

2. الاستقلالية: تتمتع اللجنة بالاستقلالية في أداء مهامها، وتعمل بشكل مستقل عن أي جهة سياسية أو حكومية، وتعتمد على مبادئ القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان في أعمالها.

3. العمل الإنساني: تركز اللجنة على توفير المساعدة الإنسانية للضحايا في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية، بما في ذلك توفير الرعاية الطبية والمساعدة الإنسانية الأساسية والوساطة لتسهيل عمليات البحث عن المفقودين.

4. النزاهة والثقة: تعمل اللجنة بنزاهة ومصداقية، وتحرص على بناء ثقة مع جميع الأطراف المعنية، وتضمن سرية المعلومات التي تحصل عليها خلال أداء مهامها.

5. الحماية والترويج: تسعى اللجنة لحماية الضحايا وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان، وتعمل على نشر الوعي حول هذه المبادئ والقوانين من خلال التوعية والتثقيف.

6. التعاون والشراكة: تسعى اللجنة للتعاون والتنسيق مع الجمعيات والهيئات الوطنية والدولية الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والعمل الإنساني، وذلك من أجل تعزيز التأثير وتحقيق أقصى قدر من الفعالية.

تلتزم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بهذه المبادئ والأسس في جميع نشاطاتها، بهدف توفير المساعدة والحماية للأشخاص المحتاجين وتعزيز احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني في جميع أنحاء العالم[1].

حيث تتواجد الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في العديد من الدول العربية، وتعمل على تقديم المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية والدعم النفسي للمتضررين من

[1] كمال بلة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر كآلية لتنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص34.

النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية. كما تقوم بتنفيذ برامج ومشاريع متعددة في مجالات مثل الصحة، والمياه والإصحاح البيئي، والدعم الاجتماعي، والتوعية بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

في الوطن العربي، تمثل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في كل دولة عربية بناءً على قوانين ولوائح كل دولة على حدة. وتعمل هذه الجمعيات على تنسيق جهودها مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبين بعضها البعض من أجل تحقيق أهداف الإغاثة الإنسانية والحماية في المنطقة العربية، ومثال عن ذلك تواجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967، ويتركز الجزء الأكبر من أنشطتنا على حماية المدنيين، وزيارة المحتجزين في أماكن الاحتجاز الإسرائيلية والفلسطينية. كما تعمل على دعم قطاعات الصحة والمياه في الأراضي المحتلة[1].

ثالثا: منظمة العفو الدولي

تأسست منظمة العفو الدولية كمنظمة عالمية غير حكومية رائدة في حماية حقوق الإنسان. تأسست في عام 1961 بمبادرة المحامي "بيتر بينسون" ومقرها الرئيسي في لندن، بريطانيا. تضطلع المنظمة بدورها في النضال من أجل الإفراج عن سجناء الرأي وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية[2].

تعتمد المنظمة في عملها على الأبحاث الدقيقة وتلتزم بالمعايير التي تم الاتفاق عليها على المستوى العالمي. وتحرص منظمة العفو الدولية على مبدأ الحياد، حيث لا تؤيد أو تعارض

[1] إسرائيل والأراضي المحتلة، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على الرابط:
https://www.icrc.org/ar/where-we-work/middle-east/israel-and-occupied-territories

[2] سعد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير حكومية في النظام القانوني الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،2002، ص201.

الأنظمة السياسية للدول والحكومات. بدلاً من ذلك، تسعى المنظمة إلى حماية حقوق الإنسان بغض النظر عن معتقدات أو صفات الضحايا. يعمل أعضاء المنظمة جاهدين على تعزيز حقوق الإنسان[1].

وتهدف منظمة العفو الدولية إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل في[2]:

1. حماية حقوق الإنسان: تسعى المنظمة إلى حماية واحترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.
2. الإفراج عن سجناء الرأي: تعمل المنظمة على السعي للإفراج الفوري عن سجناء الرأي وتقديم المساعدة لهم. تشمل سجناء الرأي جميع الأشخاص الذين يتم تقييد حرياتهم بالسجن أو الاعتقال بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية أو انتمائهم العرقي أو الوطني.
3. ضمان محاكمات عادلة: تعمل المنظمة على ضمان محاكمات عادلة للسجناء السياسيين وجميع الأشخاص الذين يتم اعتقالهم دون تقديمهم إلى محاكمة عادلة وفقًا للمعايير الدولية.
4. إلغاء عقوبة الإعدام ومناهضة التعذيب: تسعى المنظمة إلى إلغاء عقوبة الإعدام ومناهضة التعذيب وأي عقوبات قاسية أو لاإنسانية أو مهينة بصرف النظر عن التهم الموجهة للأشخاص المعنيين.
5. تشجيع العفو: تعزز المنظمة منح العفو للأشخاص الذين يعانون من عقوبات حرمانية من الحرية، بما في ذلك سجناء الرأي.

[1] عبد الله ذنون الصواف، دور المنظمات الدولية غير حكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان ، دار الفكر الجامعي ،ط 1 ،الاسكندرية ، مصر، 2014، ص 91.

[2] المادة 1 من القانون الاساسي لمنظمة العفو الدولية.

باختصار، تعمل منظمة العفو الدولية على تعزيز حقوق الإنسان والتصدي للاضطهاد والانتهاكات في جميع أنحاء العالم[1].

المطلب الثالث: موقف المنظمات الدولية غير الحكومية من القضايا المعاصرة في الوطن العربي

لقد أخذت القضايا العربية صدى كبير في العالم وذلك من خلال الانتهاكات العظيمة والواضحة للشعوب، فأسهمت هذه القضايا إلى تحرك المنظمات الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان والاهتمام بها، ومن بين أهم القضايا المعاصرة التي عرفتها الساحة العربية هي القضية الفلسطينية والتي لا تزال إلى حد الآن تقاوم إنتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، والقضية العراقية والتي أخذت صدى واسعا جراء التعذيب التعسفي الذي تعرض له المعتقلين في سجن أبو غريب من طرف الأمريكيين، ثم القضية السودانية وأزمة دارفور وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

أولا: القضية الفلسطينية:[2]

لقد أخذت القضية الفلسطينية مكانا و أهمية كبيرة لدى المنظمات الدولية غير الحكومية وذلك سعيها وراء تأكيد مواقفها الثابتة للقضية الفلسطينية ، والمتمثلة في إنهاء الاحتلال والاستيطان وإرجاع القدس وتأكيد حق الشعب الفلسطيني من مشروع في مقاومة الاحتلال، ومن بين هذه المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في هذه القضية اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، فقد وقفت المنظمة العربية لحقوق الإنسان على الاهتمام بأوضاع الفلسطينيين اللاجئين في المهجر ودعم الجوانب الإنسانية للشعب الفلسطيني وإيصال المساعدات الإنسانية لأسر وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وكذلك إعطاء

[1] منظمة العفو الدولية، تقرير (رفض التصريح بالتظاهر وسجن نشطاء حقوق السكن) ، تاريخ الاطلاع، 2023/06/18.

[2] أنظر: بلباي إكرام، واقع المنظمات الدولية غير الحكومية بين التبعية والخصوصية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم فرع القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018، ص203.

الاهتمام الواجب لحقوق الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والمساهمة في الجهود العربية والدولية الرامية الى تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة لحماية المدنيين تحت الاحتلال، وكذلك مشاركتها في المحافل الدولية لتعزيز الحقوق الفلسطينية وغيرهم من المحتجزين في السجون الإسرائيلية، ومتابعة أوضاع الفلسطينيين في البلدان العربية وخاصة في مخيمات اللاجئين في لبنان.

أما منظمة العفو الدولية فقد كان موقفها صريح وواضح فقد أدانت جميع الانتهاكات الاحتلال والقوى المستعملة ضد الشعب الفلسطيني وانتهاك الاحتلال السافر للقانون الدولي، فحسب تقريرها السنوي لعام 2016 كانت قد أدانت بشدة انتهاكات الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني فجاء في تقريرها:" قتلت القوات الاسرائيلية مدنيين فلسطينيين من بينهم أطفال بطريقة غير مشروعة، في اسرائيل كما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعتقلت آلاف الفلسطينيين من أهالي الأراضي الفلسطينية المحتلة ممن عرضوا استمرار الاحتلال العسكري الاسرائيلي واحتجزت المئات وعذبت الكثير".

ويغطي تعاون المنظمات الدولية غير الحكومية مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين كافة المجالات من الدعوة والتضامن من جهة إلى الإغاثة الانسانية والمساعدة الإنمائية من جهة أخرى، وتكثفت جهود المنظمات الدولية غير الحكومية بعد صراع عام 1948 وعقب احتلال قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية عام 1967 وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر سنة 2000، وظلت مساعيها قائمة حول إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

ثانيا: القضية السودانية[1]

لقد عرفت السودان الكثير من الصراعات والحروب أيضا الكوارث الطبيعية وتفشي الفقر والمجاعة والصراعات السياسية وتدهور البيئي وضعف العلاقات الخارجية، مما ادى الى وجود

[1] أنظر: بلباي إكرام، مرجع سابق، ص 216.

تنظيمات دولية غير حكومية واقفه على انتهاكات حقوق الإنسان وتسعى لحمايتها، ومن الملاحظ في هذه القضية هو أن الفترة السيئة التي عاشتها السودان عرفت فيها دخول عددا كبيرا من المنظمات الغير الحكومية الغربية حيث تعدت في فترة المجاعة أكثر من 80 منظمة غربية تقوم بتقديم خدمات الصحة والتعليم والتنمية والعمل الانسان وتقديم الخدمات والتنمية، فقد احتلت المنظمات الدولية غير الحكومية في هذه الفترة مكانة كبيرة في نوعية الأنشطة التطوعية المقدمة للشعب السوداني إلى أن أثرت بشكل كبير على السيادة للدولة السودانية ،ثم ظهرت أزمة دارفور مما أدى إلى التسارع منظمات الإغاثة الإقليمية والدولية لتقديم المساعدة لأن هذه الإعانات والمساعدات التي كانت تقدمها هذه المنظمات كانت سوى واجهة رئيسية تغطي الأهداف الأساسية التي قدمت من أجلها هذه المنظمات الغربية، فالعديد من التقارير أوضحت أن الحكومة السودانية كانت تتعرض للضغط الشديد من طرف هذه المنظمات، وأن بعض النتائج التي طرحتها هذه منظمات كانت ملفقة وغير واقعية من الأحداث الواقعة في السودان خلال أزمة دارفور بل كانت مضخمة وذلك من أجل تغطية الانتهاكات الواقعة في فلسطين.

ثالثا: القضية العراقية

لقد شهدت الأراضي العراقية العديد من الانتهاكات الإنسانية على يد قوات الاحتلال الأمريكي والتي تدخل في نطاق جرائم الحرب المعاقب عليها دوليا، وقد لعبت المنظمات الدولية غير الحكومية دورا مهما في ابراز تلك الجرائم والمطالبة بالتحقيق فيها، وتعد جريمة تعذيب المعتقلين العراقيين بسجن ابو غريب، من اكثر القضايا التي اثار جدلا عالميا حول أهداف طبيعة الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، والذي تم تحت شعارات تحرير العراق والقضاء على النظام الديكتاتوري للرئيس العراقي الراحل صدام حسين، حيث كشفت الصور الفاضحة للجنود الأمريكيين وممارستهم أقبح أشكال التعذيب ضد المعتقلين العراقيين عن أحد جرائم الحرب التي ارتكبتها الولايات المتحدة بالعراق، فهذه القضية أدت إلى تحرك المنظمات الدولية غير الحكومية ومن

بينها منظمة العفو الدولية خلال رفعها تقرير لم يتم الكشف عنه سوى بعد الفضح الاعلامي لتلك الانتهاكات إلى الإدارة الأمريكية حذرت فيه من تعرض المعتقلين العراقيين للتعذيب، كما قامت المنظمة بإرسال مذكرات تحذر فيها من نفس الموضوع للحاكم المدني في العراق 'بول بريمر'، ووصلت منظمة العفو الدولية حملتها من أجل المسائلة الكاملة فيما يتعلق بجميع حالات المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة على ايدي العسكريين الامريكيين، ثم قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر برفع تقرير سري في فيفري 2004 الى قائد القوات الأمريكية في العراق آنذاك حذرت من خلاله اللجنة من نظام متبع ونمط عام من سوء معامله المحتجزين وصفته بأنه معاملة مهينة ولا انسانية تعادل التعذيب، ثم أصدرت بيانا أوضحت فيه موقفها من فضيحة أبو غريب والإجراءات التي اتخذتها لمعالجتها، ولم تكتفي المنظمات الدولية غير الحكومية بالكشف إعلاميا عن تفاصيل هذه الفضائح بل اتخذت العديد من التحركات التي طالبت من خلالها بتحقيق مستقل في هذه الانتهاكات دون أي استثناءات.

أي أن الوطن العربي عاش العديد من القضايا التي تشمل انتهاك حقوق الإنسان، فكان ما على المنظمات الدولية غير حكومية إلا التحرك وراء هذه القضايا وتتبع أحداثها، فكان لها أثرا بالغا في فضح هذه الانتهاكات إلى العلن.

ولا نخفي مدى اسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في الوطن العربي والدور الذي لعبته في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحقوق الإنسان، فقد كان لها أثر توعية المجتمع المدني على الوضع البيئي والتنموي في المنطقة، واهتمامها بتمويل بعض المشاريع الاقتصادية التي أسهمت بدورها في التأثير على مشاكل البطالة والفقر وإلقاء الضوء على التنمية في المجال الريفي والزراعي، ولا يمكن إنكار حقيقة أنه كان لها فعالية كبيرة في فضح الانتهاكات اللاشرعية التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني والعراقي أيضا، والوقوف على قضايا اللاجئين و إمدادهم بالإعانات والإغاثات إلا من خلال الدراسة وتطرقنا إلى مختلف العناصر ووجهات النظر

فإنه يمكن القول على أن المنظمات الدولية غير الحكومية في الوطن العربي يمكن أن تواجه العديد من التحديات والمعوقات، ومن أبرزها:

1. القيود الحكومية: بعض الحكومات قد تفرض قيودًا على عمل المنظمات غير الحكومية، مثل تعطيل تراخيصها أو تقييد حركتها أو فرض قيود مالية.
2. الأمن والاستقرار: بعض المناطق في الوطن العربي تشهد صراعات وأعمال عنف وعدم استقرار سياسي. هذا يزيد من صعوبة وخطورة عمل المنظمات غير الحكومية.
3. القيود الثقافية والاجتماعية: قد تواجه المنظمات غير الحكومية صعوبة في التواصل مع المجتمعات المحلية بسبب القيود الثقافية والاجتماعية الموجودة.
4. نقص الموارد المالية: قد تعاني المنظمات غير الحكومية من نقص التمويل والموارد المالية، مما يعرض قدرتها على تنفيذ مشاريعها وبرامجها بشكل فعال ومستدام للتحدي.

خاتمة

ختامًا، تظهر منطقة الوطن العربي كواحدة من المناطق المعقدة والمتنوعة اقتصاديًا واجتماعيًا في العالم. تتشابك فيها تحديات النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة، إلى جانب تحديات تحسين جودة الحياة وتوفير الفرص والخدمات الأساسية للمواطنين. على الرغم من التحديات، إلا أنه يمكن رصد جهود مستمرة تبذلها الحكومات والمنظمات الدولية غير الحكومية لمعالجة هذه القضايا وتحقيق التقدم.

ومن خلال تعمقنا في دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي توصلنا إلى النتائج التالية:

– اتضح أن المنظمات الدولية غير الحكومية لها أهمية كبيرة في تأثير الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي. من خلال عملها في مجال حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، والمساعدات الإنسانية، حيث تسعى هذه المنظمات للتأثير الإيجابي على حياة الناس وتعزيز العدالة الاجتماعية، حيث تعمل هذه المنظمات على حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية. تسعى للقضاء على التمييز والظلم.

– تسهم المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية والتعليم والصحة والبيئة، كذلك تعمل هذه المنظمات على تقديم المساعدة والدعم للمجتمعات الفقيرة والمهمشة في الوطن العربي، وتعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من آثار الفقر والتهميش.

ومع ذلك، تواجه دراسة هذا الموضوع العديد من التحديات والصعوبات، مثل قلة المعلومات المتاحة، كذلك التنوع الثقافي واللغوي والتحديات السياسية. لذلك، ينبغي اتخاذ بعض التوصيات للتغلب على هذه الصعوبات وتعزيز فهمنا لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في الوطن العربي. وفيما يلي بعض التوصيات العامة:

1. زيادة الشفافية وتوفير المعلومات: يجب أن تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على زيادة مستوى الشفافية وتوفير المعلومات المتاحة حول أنشطتها وتأثيرها. ينبغي أن تتاح البيانات والتقارير بشكل مفتوح ومتاح للجمهور.

2. تعزيز التعاون والشراكة: ينبغي تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المحلية في الوطن العربي. يمكن أن تكون الشراكات المستدامة والتعاون المشترك في تنفيذ المشاريع وتبادل المعرفة مفيدة لتعزيز التأثير الإيجابي لهذه المنظمات.

3. تعزيز الأبحاث والدراسات: ينبغي دعم الأبحاث والدراسات التي تركز على تقييم تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في الوطن العربي. يمكن لهذه الدراسات أن تساهم في إبراز الجوانب الإيجابية والسلبية لعمل هذه المنظمات وتوفير التوجيهات لتحسين أدائها.

4. تعزيز المشاركة المجتمعية: ينبغي تعزيز المشاركة المجتمعية في أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية. يجب أن يتمكن الأفراد والمجتمعات المتأثرة من المشاركة في صنع القرار وتشكيل برامج ومشاريع هذه المنظمات، مما يسهم في زيادة تأثيرها وفعاليتها.

أي يمكن القول إن دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية وتأثيرها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي تعد أمرًا هامًا وضروريًا. يجب على الباحثين والمهتمين في هذا المجال الاستمرار في توسيع المعرفة والبحث لفهم الدور الحقيقي والتأثير الفعلي لهذه المنظمات والعمل على تعزيز فعاليتها وتحقيق أهدافها في خدمة المجتمع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع

1. أبو الوفا أحمد، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار الثقافة العربية، مصر، 1984.
2. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تر: عبد السلام رضوان، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجيا والسياسية)، الكويت، 1990.
3. بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، ترجمة: لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، المملكة المتحدة، 2013.
4. خليل حسين، التنظيم الدولي، المجلد الأول، النظرية العامة والمنظمات العامة، البرامج والوكالات المتخصصة، دار المنهل اللبناني، ط1، لبنان، 2010.
5. سعد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير حكومية في النظام القانوني الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،2002.
6. صبري فارس الهيثي، حسن أبو سمور، جغرافيا الوطن العربي، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
7. الصواف، عبد الله دنون، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الانسان، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2014.
8. عبد الرحمان حميدة، جغرافيا الوطن العربي، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، 1997.
9. عبد الله ذنون الصواف، دور المنظمات الدولية غير حكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان ، دار الفكر الجامعي ،ط 1 ،الاسكندرية ، مصر، 2014.

10. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية – المنهج والنظرية والتطبيق، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
11. عمر إسماعيل سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
12. عمر الحفصي فرحاتي وآخرون، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
13. فرحاني، عمر الحفصي، آليات الحماية الدولية لحقوق الانسان وحرياته الأساسية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، (د.س).
14. محمد حسام محمود لطفي، الحماية القانونية للبيئة المصرية، دراسة للقوانين الوضعية والاتفاقيات الدولية النافذة، القاهرة، مصر، 2001.
15. منور أوسرير، أ. محمد حمو، الإقتصاد البيئي، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2010.
16. نجوى سمك، خريطة المنظمات غير الحكومية في مصر واليابان. في نجوى سمك وآخرون(محرر)،"دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة. القاهرة، مصر، 2002.

الرسائل الجامعية:

الدكتوراه:

1. بلباي إكرام، واقع المنظمات الدولية غير الحكومية بين التبعية والخصوصية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم فرع القانون الدولي، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس –الجزائر، 2017–2018.
2. قويدر شعشوع، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئة، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014.

الماجستير:

1. إبراهيم حسين معمر، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان (حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان)، دراسة لاستكمال متطلبات الماجستير، جامعة القاهرة قسم العلوم السياسية، مصر، 2010-2011.
2. برابح السعيد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الانسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة- الجزائر، 2010.
3. سعد فهد محمد احمادة، صلاحيات المنظمات الدولية في تعديل مواثيقها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.
4. سمير يوسف الجيلاني، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل وتطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة مقدمة استكمالا لنيل درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020.
5. الشريف شريفي، المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان في الجزائر» مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان -الجزائر، 2007- 2008.
6. وهيبة العربي، المنظمات غير الحكومية كفاعل جديد في تطوير القانون الدولي والعلاقات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، بن عكنون، الجزائر، 2003- 2004.

الماستر:

1. إيمان طلاب، يمينة عون، الضوابط الادارية على المنظمات الدولية غير الحكومية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر كلية الحقوق تخصص قانون إداري، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2019-2020.
2. باشيوة صديق، محمودي زبير، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان الصليب الأحمر -دراسة حالة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل -الجزائر، 2015-2016.
3. بوطوطن سميرة، دور المنظمات في حماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون عام معمق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018-2019.
4. تاجر مريم، الشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة تأثير في النظام الاقتصادي العالمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي -الجزائر، 2019-2020.
5. شيخ لونيس ياسين، يكيري رمضان، دور المنظمات الاقتصادية الدولية في تنظيم النشاط الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2019.
6. عبد العالي منه، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون البيئة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي -الجزائر، 2016-2017.

7. عتماني نادية، عقال سهيلة، المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني (حالة تطبيقية عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، مذكرة كقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية –الجزائر، 2013.
8. مساعد علي، المنظمات الدولية غير الحكومية وتأثيرها على سيادة الدول، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الاستراتيجية والعلاقات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر، 2016–2017.
9. مسعودي نهال، غلاسة علجية، دور المنظمات غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الانسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر، 2020–2021.
10. منصوري سامية، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت –الجزائر، 2017–2018.

المقالات العلمية

1. احمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، العراق، 2010.
2. بعلوج أسماء، غرفة التجارة الدولية في ميزان القانون والاجتهاد القضائي الجزائريين، مجلة صوت القانون، المجلد 7، العدد 3، الجزائر، 2021.
3. الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 6، الجزائر، 2015.

4. الحسين عمروش، شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع الوكالات الدولية المتخصصة الأخرى في مجال تحقيق الأمن الغذائي والسلام الاجتماعي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة العمل الدولية نموذجا، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 3، العدد 5، الجزائر، 2011.
5. حمزة سلامة نهار الغرير، الشركات متعددة الجنسية وحكم الاستثمار بها، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 41، الأردن، 2022.
6. سالي عاشوري، المنظمات غير الحكومية الدولية تعريفها وخصائصها وسماتها التنظيمية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 55، العدد 1، مصر، 2018.
7. ساوس خيرة، سعداني نورة، الشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 1، العدد 2، الجزائر، (د.س).
8. سيد المين ولد سيد عمر الشيخ، المنظمات غير الحكومية والسيدة القومية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 1، موريتانيا، 2021.
9. شنيكات خالد، الحرارشة، إبراهيم سليمان، المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية، المجلة الأردنية في القانون والسياسة، العدد 3، الأردن، 2012.
10. شيبوط سليمان، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية – رؤية مستقبلية–، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 2، جامعة الجلفة– الجزائر، (د.س).
11. علواني مبارك، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات الدولية غير حكومية في حماية البيئة من التلوث، مجلة المفكر، العدد 14، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر.

12. لعرج سمير، المركز الاستشاري للمنظمات الدولية غير الحكومية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 3، الجزائر، 2021.
13. لعرج سمير، مركز المراقب الذي تتمتع به المنظمات الدولية غير الحكومية داخل الأمم المتحدة، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2021.
14. لمزري فريدة، سالمي وردة، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2020.
15. ماجدة على صالح، في نجوى سمك والسيد صدقي عابدين (محرران) في دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، مصر، 2002.
16. مراد بن سعيد، طلال لموشي، المنظمات الدولية غير الحكومية وحقوق الإنسان، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 5، الجزائر، جوان 2013.
17. مي جردي، ريم فياض، عباس الزين، التدهور البيئي في الوطن العربي (التحدي للاستدامة الحياة)، مجلة المستقبل العربي، (د.ب)، 2015.
18. هاني سعد الخوالدة، دور المنظمات الدولية في دعم التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الثالث، الأردن، 2018.
19. وافي حاجة، التحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2016.

محاضرات:

1. محمد أمين أوكيل، محاضرات في قانون المنظمات الدولية موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، الجزائر، 2020-2021.
2. محمد مصطفى يونس، العضوية في المنظمات الدولية، محاضرات في القانون الدولي العام، جامعة الأزهر، القاهرة -مصر، (د س).

مقررات:

1. الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية، (الناشر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، القاهرة، 2005)

المواقع الإلكترونية:

1. إسرائيل والأراضي المحتلة، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على الرابط: https://www.icrc.org/ar/where-we-work/middle-east/israel-and-occupied-territories
2. تقرير واشنطن، تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية، على الموقع: https://elaph.com/
3. العقيد الركن حسن جوني، المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، مجلة الدفاع الوطني، العدد 89، 2014، تم الإطلاع عليه على الموقع: https://www.lebarmy.gov.lb/
4. فارس رشيد البياتي، واقع الوطن العربي اجتماعياً واقتصادياً وسياسيا، تم نشره على الموقع: https://www.politics-

5. مرام الهناندة، أهمية دور الغرفة التجارية الدولية، مقال منشور على الموقع: www.mohamah.net/law

6. موسوعة حماة الحق للمحامين على الموقع : https://jordan-lawyer.com/2020/12/12/

7. نزار عبد القادر، الاقتصاد العربي بين العام والخاص تحدّيات ومعوّقات وفرص، مجلة الدفاع الوطني، العدد 104، لبنان، 2018، على الموقع: https://www.lebarmy.gov.lb/

8. وسام نعمت إبراهيم السعدي، الوكالات الدولية المتخصصة، على الموقع: https://portal.arid.my/

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

مقدمة..... أ

الفصل الأول: النظام القانوني للمنظمات الدولية غير الحكومية

تمهيد **16**

المبحث الأول: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية..... 16

المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية وسماتها..... 16

المطلب الثاني: نشأة وتطور المنظمات الدولية غير الحكومية..... 25

المطلب الثالث: العضوية في المنظمات الدولية غير الحكومية..... 30

المبحث الثاني: تمييز المنظمات الدولية غير الحكومية عما يشتبه بها..... 31

المطلب الأول: تمييز المنظمات الدولية غير الحكومية عن المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الوطنية غير الحكومية..... 32

المطلب الثاني: تمييز المنظمات الدولية غير الحكومية عن الوكالات الدولية المتخصصة والشركات المتعددة الجنسية..... 36

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية المنظمات الدولية غير الحكومية..... 41

المطلب الرابع: المركز الاستشاري ومركز المراقب للمنظمات الدولية غير الحكومية..... 43

خلاصة الفصل **46**

الفصل الثاني: انعكاس المنظمات الدولية غير الحكومية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي

تمهيد: 48

المبحث الأول: انعكاس المنظمات الدولية غير الحكومية على الواقع الاجتماعي و الاقتصادي في الوطن العربي..... 48

المطلب الأول: إنعكاس المنظمات الدولية غير الحكومية على الواقع الاجتماعي في الوطن العربي..... 49

المطلب الثاني: انعكاس المنظمات الدولية غير الحكومية على الواقع الاقتصادي في الوطن العربي..... 54

المطلب الثالث: تحديات ومعوقات النمو الاقتصادي في الوطن العربي..... 56

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال التنمية، البيئة و حماية حقوق الإنسان..... 60

المطلب الأول: فعالية المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال التنمية والبيئة في الوطن العربي..... 61

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان في الوطن العربي..... 64

المطلب الثالث: موقف المنظمات الدولية غير الحكومية من القضايا المعاصرة في الوطن العربي..... 73

خلاصة الفصل 77

خاتمة..... 79

قائمة المراجع..... 82

فهرس المحتويات..... 92

ملخص

ملخص مذكرة الماستر:

المنظمات الدولية غير الحكومية هي هيئات أو مؤسسات مستقلة تعمل على مستوى عالمي أو إقليمي أو محلي بما يتجاوز نطاق الحكومات الوطنية. وتعمل هذه المنظمات بشكل غير ربحي ومستقل عن الدول وتتنوع في مجالات عملها بما يشمل حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والمساعدة الإنسانية، وحماية البيئة، والتعليم، والصحة، وغيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وقد عرف الوطن العربي تفاوتا كبيرا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية طوال الفترات السابقة وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم و التي أثرت عليه بشكل مباشر، كما أنه مرت عليه العديد من القضايا التي أهلكت المجتمع المدني، وهنا تبينت أهمية هذه المنظمات في تعزيز حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، ومكافحة الفقر والعدالة الاجتماعية، وتعزيز حقوق المرأة والشباب، وتعزيز التعليم والثقافة في الوطن العربي

الكلمات المفتاحية: المنظمات الدولية غير الحكومية – الوقع الاجتماعي – الواقع الاقتصادي – الوطن العربي – البيئة – حقوق الإنسان

Abstract of Master's Thesis

International NGOs are independent bodies or institutions operating at a global, regional or local level beyond national governments. These organizations operate on a non-profit basis and are independent of States and diverse in their fields of work, including human rights sustainable development, humanitarian assistance, environmental protection, education, health and other social and economic issues The Arab world has experienced significant disparities in the social and economic spheres throughout the previous periods due to the economic and technological changes that have directly affected the world, It has also passed many issues that have decimated civil society. human rights and sustainable development ". and combating poverty and social justice, promoting women's and youth rights, and promoting education and culture in the Arab world

Keywords: International NGOs – Social Reality – Economic Reality – Arab World – Environment – Human Rights